تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

Challenges of digital disinformation for international humanitarian law

إعداد الدكتورة/ حنان أحمد الفولى أبوزيد

عضو الجمعية المصرية للقانون الدولي

أستاذ مشارك القانون الدولي العام

كلية الحقوق- جامعة طيبة

بريد الكترونى : habouzeid@taibahu.edu.sa

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

المستخلص :

أصبحت منصات التواصل الاجتماعي أداة فاعلة في النزاعات المسلحة، لا سيما عند استخدامها في نشر المعلومات المضللة أو ما يُعرف بالتضليل الرقمي. وهو ما يؤثر سلبًا على احترام وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، وانطلقت إشكالية البحث من التساؤل حول التحديات التي يفرضها التضليل الرقمي أمام القانون الدولي الإنساني، وقد حاول البحث الإجابة على هذا التساؤل من خلال تحديد الاطار المفاهيمي للتضليل الرقمى أثناء النزاعات المسلحة، وبيان تداعياته على احترام وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، بالكشف عن مساهمته في تفاقم انتهاكات هذا القانون، وتبرير هذه الانتهاكات والتغطية عليها، كما تناول البحث موقف القانون الدولى الإنساني من التضليل الرقمى ومدى كفاية قواعده الحالية لمواجهته، من خلال فحص القواعد ذات الصلة واجراء تقييم للتضليل الرقمي في ضوءها.

الكلمات المفتاحية: التضليل الرقمى – المعلومات المضللة – القانون الدولى الإنساني – منصات التواصل الاجتماعي – النزاعات المسلحة – الدعاية الحربية – الحيل الحربية – الغدر .

Abstract:

Social media platforms have become an effective tool in armed conflicts, especially when used to spread misinformation or what is known as digital disinformation. This negatively affects respect and application of the rules of international humanitarian law. The research problem started from the question about the challenges posed by digital deception before international humanitarian law. The research attempted to answer this question by defining the conceptual framework of digital deception during armed conflicts, and explaining its repercussions on respect for And applying the rules of international humanitarian law, by revealing its cont

ribution to the exacerbation of violations of this law and justifying and covering up these violations. The research also addressed the position of international humanitarian law on digital disinformation and the adequacy of its current rules to confront it, by examining the relevant rules and conducting an evaluation of digital disinformation in light of them.

Keywords: digital disinformation - misleading information - international humanitarian law - social media platforms - armed conflicts - war propaganda - war tricks - treachery.

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

المقدمة

أصبحت منصات التواصل الاجتماعي قوة لا يستهان بها في النزاعات المسلحة. إن التأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه المنصات على القانون الدولي الإنساني كبير، وإذا كان لها تأثيرات إيجابية على القانون الدولي الإنساني. حيث تيسر التواصل مما يعني أنه يمكن مشاركة الوعي حول الأعمال العدائية والجرائم المرتكبة مع المجتمع الدولي. يمكن أيضًا استخدام المواد من منصات التواصل الاجتماعي في محاكمة جرائم الحرب. حيث لعبت المواد الواردة من هذه المنصات بالفعل دورًا حاسمًا في الكشف عن جرائم الحرب، كما كان لها أيضًا تأثير على الصحافة، حيث أصبح المدنيون قادرين على إرسال المواد من المناطق المعادية إلى الصحفيين الذين لن يتمكنوا من الحصول عليها بطريقة أخرى. ومن ثم أصبح رفع مستوى الوعي والإبلاغ عن الجرائم أسهل. الا ان الوجه الاخر لمنصات التواصل الاجتماعي لم يكن كذلك، حيث أصبح انتشار الدعاية والأخبار المزيفة عبرها أسهل أيضًا، كما ساهمت في العديد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني حيث يسهل من خلالها نشر التحريض ونشر خطاب الكراهية والتغطية على الانتهاكات.

وعندما تبدأ التطورات في التكنولوجيا غير المخصصة للأغراض العسكرية فجأة في لعب دور في الحرب، بل وأكثر من ذلك عندما يمكن استخدام هذا التطور التكنولوجي المحدد من قبل المدنيين والعسكريين على حد سواء فإننا نكون أمام قضية قانونية ملحة، فلم تحظ منصات التواصل الاجتماعي بالكثير من الاهتمام من

المنظور القانوني الدولي، وتحديدًا التأثيرات التي قد تحدثها هذه المنصات على القانون الدولي الإنساني، والمبادئ القانونية الدولية التي تنظم سير الأعمال العدائية وتحمي ضحايا الحرب، و كما هو الحال مع معظم الاختراعات أو التطورات في المجتمع، فإن استخدام منصات التواصل الاجتماعي مزدوجاً فقد يكون له جوانب إيجابية وسلبية عند النظر إليه فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني، الا أننا سنقتصر في هذه الدراسة على الجانب السلبي، وبصفة خاصة، استخدام هذه المنصات لنشر المعلومات المضللة أثناء النزاعات المسلحة، ويهدف البحث الى تناول التضليل أثناء النزاعات المسلحة عبر منصات التواصل الاجتماعي لمحاولة تحديد التأثيرات التي يمكن أن تحدثها هذه المنصات على تطبيق واحترام القانون الدولي الإنساني والتنقيب عن موقف القانون الدولي الإنساني التقليدي تجاه التضليل للتوصل الى مدى تماشي هذا الموقف مع المظاهر الحديثة للمعلومات المضللة التي تساهم بدرجة عالية في تصاعد انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

مشكلة البحث:

تُجرى العمليات المعلوماتية منذ فترة طويلة للتأثير على الخصوم العسكريين أو السكان المدنيين عبر تضليلهم أثناء الحرب، ومع ذلك، فإن النقل الفوري للمعلومات من أي مسافة – من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة – قد أدى إلى تغيير حجم عمليات المعلومات وسرعتها ومدى وصولها، فاليوم، يوفر الذكاء الصناعي التوليدي إمكانيات لا حصر لها على ما يبدو لإنشاء محتوى مضلل أو

خطير، وتشكل هذه المعلومات المضللة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تحديًا كبيرًا لتطبيق القانون الدولي الإنساني نظرا لخطورة هذا التضليل الرقمي على احترام وتطبيق قواعده، ومن هنا تظهر مشكلة البحث والتي تتمحور في محاولة الإجابة على سؤال رئيسي هو: ما هي التحديات التي يثيرها التضليل الرقمي في مواجهة القانون الدولي الإنساني؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية تتمثل في :

١) ما هي أشكال التضليل عبر منصات التواصل الاجتماعي؟ وكيف يمكن توظيف التضليل الرقمي أثناء النزاعات المسلحة ؟

٢) ما هي انعكاسات ظاهرة التضليل الرقمي أثناء النزاعات المسلحة على تطبيق واحترام القانون الدولي الإنساني ؟ ما مدى مساهمته في تفاقم انتهاكات القانون الدولي الإنساني؟

٣) ما مدى مشروعية التضليل الرقمى في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني ؟ هل تحوي قواعد القانون الدولي الإنساني بصورتها الحالية ما يحظر التضليل الرقمي أو يقيده؟

أهمية الموضوع:

أصبحت المعلومات الرقمية المضللة موضوعًا بارزًا بشكل متزايد في المناقشات العامة والأكاديمية. ففي عام ٢٠١٦، حدد المنتدى الاقتصادي العالمي الحرب عبر

الإنترنت والمعلومات المضللة باعتبارها واحدة من أكبر عشرة أخطار عالمية[1]، ومن هنا تظهر الأهمية العلمية للبحث وهى محاولة سد الفجوة في الأبحاث المتعلقة بموقف القانون الدولي من هذه المسألة المستجدة التي تحتاج لمزيد من الاهتمام والتوضيح الاكاديمي للكشف عن الثغرات القانونية في منظومة الحماية الإنسانية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني في مواجهة التضليل الرقمى، وطرح حلول وتوصيات لمعالجتها.

أما الأهمية العملية للبحث فتتمثل في سعيه لمساعدة الجهات المعنية على وضع ضوابط وقيود قانونية للحد من انتشار المعلومات المضللة عبر منصات التواصل الاجتماعي خلال النزاعات المسلحة بما يحمي المدنيين وضحايا الحروب.

حدود البحث:

يقتصر النطاق الموضوعي للبحث على التضليل الرقمي عبر منصات التواصل الاجتماعي فقط دون وسائل الاعلام الرقمية الأخر، الا اننا ولتجنب طول العناوين سنكتفي في التعبير عن نشر المعلومات المضللة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بمصطلح " التضليل الرقمى" .

منهج البحث:

[1] World Economic Forum, Global Risk Report (Geneva: World Economic Forum, 2016).

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

سننتهج في هذا البحث المنهج الوصفي للإحاطة بالمفاهيم الرئيسية للظاهرة محل البحث، والمنهج الاستقرائي في سبيل التوصل للقواعد القانونية ذات الصلة ووضعها على طاولة التشريح القانوني من خلال المنهج التحليلي لفحص مدى قدرتها على مواجهة الظاهرة محل البحث للتوصل الى ما يسفر عنه ذلك الفحص من ثغرات قانونية تستلزم المعالجة من خلال توصيات بناءة .

خطة البحث :

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتضليل الرقمي اثناء النزاعات المسلحة

المطلب الأول: ماهية التضليل الرقمي عبر منصات التواصل الاجتماعي

المطلب الثاني: توظيف التضليل الرقمي في النزاعات المسلحة

المبحث الثاني: تداعيات التضليل الرقمي على تطبيق واحترام القانون الدولي الإنساني

المطلب الأول: إضفاء الشرعية على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتغطيتها

المطلب الثاني: مساهمة التضليل الرقمي في تفاقم انتهاكات القانون الدولي الإنساني

المبحث الثالث: التضليل الرقمي في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني

المطلب الأول : التضليل الرقمي في ضوء مبدأ حظر الغدر

المطلب الثاني : التضليل الرقمي وحظر التحريض على العنف

المطلب الثالث : التضليل الرقمى والدعاية الحربية

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للتضليل الرقمي اثناء النزاعات المسلحة:

الظاهرة محل البحث مركبة فهي تتناول من جهة نشر المعلومات المضللة أثناء النزاعات المسلحة، ومن جهة اخري استخدام منصات التواصل الاجتماعي في نشر هذه المعلومات؛ لذا وللإحاطة بأبعاد هذه الظاهرة سوف نتناول ماهية التضليل الرقمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وكيفية توظيفه في النزاعات المسلحة.

المطلب الأول: ماهية التضليل الرقمي عبر منصات التواصل الاجتماعي

لبيان ماهية التضليل الرقمي عبر منصات التواصل الاجتماعي سوف نتناول بيان مفهوم التضليل الرقمي ثم أشكاله.

أولا: مفهوم التضليل الرقمي :

المعلومات المضللة هي معلومات كاذبة متعمدة تلفَّق و/أو تنشَر بنوايا خبيثة. ويمكن أن تندرج تحتها مصطلحات مثل الدعاية الموجَّهة و«عمليات التأثير المعلوماتي»[١]، وقد وصفت المفوضية الأوروبية المعلومات المضللة بأنها معلومات يمكن اثبات زيفها أو خداعها وهي معلومات تجمع وتقدم وتنشر لتحقيق مكاسب أو

[١] محرر الإنساني، بين تسليح المعلومات وأنسنتها: التقنيات الرقمية سلاح ذوحدين ، مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، العدد ٧٠، ٢٨ فبراير ٢٠٢٣م، متاح على الرابط : https://blogs.icrc.org/alinsani/2023/02/28/7292/ (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٣/١٢/٨)

لخداع الجمهور عمدا، مما قد يلحق ضررا عاما.[١] كما عرفت لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة المعلومات المضللة باعتبارها محتوي كاذب أو خادع له عواقب محتملة، بصرف النظر عن النوايا الكامنة أو الأفعال التي تصدر الرسائل وتعممها[٢].

وتتمثل عناصر التضليل الإعلامي في عدم دقة المعلومات، والقصد التضليلي، والنشر من أجل الحاق ضرر جسيم، وفي ضوء هذه العناصر يمكن التمييز بين المعلومات المضللة وبعض المصطلحات المشابهة وذلك على النحو التالي:

المعلومات المغلوطة أو الخاطئة هى معلومات زائفة ينشرها عن غير قصد أفراد يعتقدون بصحتها أو لم يأخذوا الوقت الكافي للتحقق منها. ويمكن أن تنتشر المعلومات المغلوطة عبر الشائعات، أو عبر سلسلة من المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي ونحو ذلك.

ومن هنا تتفق المعلومات المضللة مع الخاطئة في ان كلاهما معلومات مزيفة إلا أنهما يختلفان في ان من ينشر المعلومات المضللة يكون على علم بزيفها وينشرها

[1] The 2022 Code of Practice on Disinformation. Available at: https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/code-practice-disinformation. accessed 10 November 2023.

[2] Balancing Act: Countering Digital Disinformation While Respecting Freedom of Expression Broadband Commission research report on 'Freedom of Expression and Addressing Disinformation on the Internet', Broadband commission for sustainable development, Septemper 2020, p 8. Available at; https://www.broadbandcommission.org/wp-content/uploads/2021/02/WGFoEDisinfo_Report2020.pdf accessed 11November 2023.

عن قصد، فالمعلومات الخاطئة هي أكاذيب تنشر دون قصد التسبب في ضرر؛ أما المعلومات المضللة فليست كاذبة فحسب، بل كاذبة كجزء من "جهد متعمد للتضليل والخداع".

المعلومات الملغومة: معلومات صحيحة، ولكنها تُنشَر بقصد إحداث ضرر (على سبيل المثال، تشويه سمعة شخص ما أو محاولة تأجيج التوترات الاجتماعية الموجودة بالفعل).

ومن هنا تتفق المعلومات المضللة مع الملغومة في ان كلاهما معلومات تنشر بقصد الاضرار وإلحاق الاذى إلا أنهما يختلفان في ان المعلومات المضللة مزيفة في حين المعلومات الملغومة صحيحة.

الشائعات: معلومات تنتقل بسرعة من شخص إلى آخر، غالبًا من دون التحقق من صحتها[١]، ربما تكون نقطة انطلاق الشائعات معلومات مغلوطة أو معلومات مضللة. وما يميزها عن غيرها هو مدى انتشارها، ما يجعل من المستحيل تتبع مصدرها والتحقق منه من أجل تقييم المصداقية.

وتنتشر المعلومات المضللة بسرعة وعلى نطاق واسع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الرسائل، ويجرى تضخيم المعلومات المضللة بواسطة

[١] لمزيد من التفصيل حول مفهوم الشائعات انظر: د. حسين دبى الزويني، الحرب الإعلامية بين تكنيكات تشظي الوعى وسيكولوجية إعادة تشكيله، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٥، ص ٧٨ وما بعدها.

الخوارزميات ونماذج الاعمال المصممة لترويج المحتوى المثير الذى يحافظ على تفاعل المستخدمين على المنصات، وتنتعش المعلومات المضللة في بيئة الكترونية تشجع التضخيم وتقلل في ذات الوقت من إمكانية الوصول الى مصادر المعلومات المتعددة والمتنوعة[١].

مواقع التواصل الاجتماعي هي منصات عبر الإنترنت تمكن المستخدمين من التفاعل والتواصل مع بعضهم البعض عبر الشبكة العنكبوتية. وتسمح هذه المنصات للأفراد بإنشاء ملفات شخصية والتواصل مع الآخرين من خلال إرسال الرسائل والمشاركة في المحادثات والتعليقات والمشاركة في المحتوى المختلف مثل الصور والفيديوهات والروابط.[٢]

تُستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بشكل واسع في جميع أنحاء العالم، حيث تسهم في توسيع دائرة التواصل وتبادل المعلومات بين الأفراد والجماعات.[٣] يشير مصطلح وسائل الإعلام الاجتماعية إلى استخدام تكنولوجيات الإنترنت والتقنيات

[1] A/HRC/47/25.13 April 2021, para 16.
[2] Maya Dollarhide , Investopedia.com 'social media: Definition, effects, and list of top apps, August 31, 2023.Available at; , https://www.investopedia.com/terms/s/social-media.asp (accessed 2 December 2023).
[3] Boyd, Danah M., and Ellison, Nicole B. "Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship." Journal of Computer-Mediated Communication, vol. 13, no. 1, 2007, pp. 210-230.
Boyd, Danah, It's Complicated: The Social Lives of Networked Teens. Yale University Press, 2014.
Van Dijck, José. The Culture of Connectivity: A Critical History of Social Media. Oxford University Press, 2013.

المتنقلة (الهاتف) لتحويل الاتصالات إلى حوار تفاعلي. عرّف أندرياس كابلان ومايكل هانلين وسائل الإعلام الاجتماعية بأنها «مجموعة من تطبيقات الإنترنت التي تبني على أسس أيديولوجية والتكنولوجية من الويب، والتي تسمح بإنشاء وتبادل المحتوى الذي ينشئه المستخدمون».

يستخدم أكثر من ٤,٧ مليار شخص حول العالم وسائل التواصل الاجتماعي، وفقا لمؤشر Global Web Index ٤٦% من مستخدمي الانترنت في جميع انحاء العالم يحصلون على اخبارهم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وتعد أكبر منصات التواصل الاجتماعي في الوقت الحالي في سياق نقل وتداول الاخبار Facebook، YouTube، Twitter [١]، وبحسب استطلاع المخاطر العالمية، تصدرت "الأخبار الكاذبة" قائمة اهتمامات مستخدمي الإنترنت في عام ٢٠٢٠.[٢]

ويقصد بالتضليل الرقمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنشر معلومات غير صحيحة أو مضللة على منصات التواصل الاجتماعي بهدف التأثير على الرأي العام وتشويه الحقائق وتشكيل اعتقادات

[1] Maya Dollarhide, Social Media: Definition, Importance, Top Websites& Apps, Investopedia, 31 August 2023. Available at ; https://www.investopedia.com/terms/s/social-media.asp#citation-13 accessed 2 December 2023.

[٢] استطلاع المخاطر العالمية، "الأخبار المزيفة هي مصدر القلق الأول لمستخدمي الإنترنت في جميع انحاء العالم"، مؤسسة لويدز ريجستر، ٢٠٢٠، متاح على:

https://wrp.lrfoundation.org.uk/explore-the-poll/fake-news-is-the-numbe (تاريخ الإطلاع : ٤ نوفمبر ٢٠٢٣) .

خاطئة، لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية في سياق النزاع المسلح، ويستخدم المضللون الرقميون تقنيات متطورة لإنشاء ونشر المحتوى الذي يبدو حقيقيًا وموثوقًا به، ولكنه في الحقيقة يحتوي على معلومات زائفة أو مضللة .

ثانياً: أشكال التضليل الرقمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

يعد التضليل الرقمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي مشكلة جديدة تنشأ نتيجة لانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة استخدامها. يؤثر هذا التضليل على المجتمعات والديمقراطية، حيث يؤدي إلى انخفاض مستوى الثقة في المعلومات والصحافة، وزيادة التفرقة والانقسام بين الأفراد.[١]

وتتضمن أشكال التضليل الرقمي ما يلي:[٢]

[1] Tandoc, Edson C. et al. “Defining “Fake News”.” *Digital Journalism* 6 (2018): 137 - 153.
Wardle, Claire, and Hossein Derakhshan. "Information Disorder: Toward an interdisciplinary framework for research and policy making." Council of Europe report (2017), 1-68.
Allcott, Hunt, and Matthew Gentzkow. "Social media and fake news in the 2016 election." Journal of Economic Perspectives 31.2 (2017): 211-236.
Pennycook, G., Bear, A., Collins, E. T., & Rand, D. G. (2020). The implied truth effect: Attaching warnings to a subset of fake news headlines increases perceived accuracy of headlines without warnings. *Management Science, 66*(11), 4944–4957. Available at : https://doi.org/10.1287/mnsc.2019.3478 (accessed 4 November 2023).

[2] Tandoc, E. C., Lim, Z. W., & Ling, R, Defining "fake news". Digital Journalism, op.cit , 137-153.
Wardle, Claire, and Hossein Derakhshan. "Information Disorder: Toward an interdisciplinary framework, op.cit, 1-68.

١. **الانتشار الواسع للمعلومات المضللة:** يتم نشر المعلومات غير الصحيحة أو المضللة عبر وسائط التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية الأخرى، مثل تغريدات زائفة أو منشورات فيسبوك مزيفة، بهدف إثارة الجدل أو تشويه صورة شخص أو منظمة ما.

٢. **تلاعب بالصور والفيديو:** يتم استخدام برامج التلاعب بالصور والفيديو لتعديل المحتوى الرقمي بطرق تجعله يبدو وكأنه حقيقي، مثل تعديل صورة شخصية لإضافة تفاصيل غير صحيحة أو تغيير معنى الفيديو عن طريق قص أجزاء مهمة منه.

وفي ظل التطور التكنولوجي أصبح تحديد ما إذا كانت الصورة أو مقطع الفيديو أصليًا يمثل مشكلة متزايدة. أصبحت التقنيات المتطورة لتغيير الصور ومقاطع الفيديو متاحة للغاية لدرجة أن ما يسمى بـ "التزييف العميق" – الصور أو مقاطع الفيديو التي تم التلاعب بها والتي تكون مقنعة بشكل ملحوظ والتي غالبًا ما تتضمن مشاهير أو شخصيات سياسية – أصبحت شائعة.[1]

ويجري الباحثين في جامعة نيويورك تاندون، أبحاث لزيادة دقة الكشف عن معالجة الصور من خلال تصميم ما يشبه "العلامات المائية الرقمية" وهى عالية الحساسية

[1] Outsmarting deep fakes: Researchers devise an AI-driven imaging system that protects authenticity, NYU Tandon researchers implant “digital watermarks” using a neural network to easily spot manipulated photos and video, May 29, 2019. Available at; Outsmarting deep fakes: Researchers devise an AI-driven imaging system that protects authenticity | NYU Tandon School of Engineering (accessed 1 November 2023).Also; Hitoshi Nasu, DEEPFAKE TECHNOLOGY IN THE AGE OF INFORMATION WARFARE, Lieber institute ,1Mars ,2022.

للتلاعب، ويمكن لهذه التقنية المستفادة من الذكاء الاصطناعي أن تكشف ليس فقط عن وجود معالجة للصور، ولكن أيضًا عن شخصيتها.[١]

٣. **انتحال الشخصية:** يتم استخدام هوية شخص معروف أو مؤسسة مشهورة لنشر المعلومات المضللة، سواء عبر إنشاء حسابات وهمية باسم هذا الشخص أو عن طريق تزوير رسائل البريد الإلكتروني أو المستندات.

٤. **استخدام البوتات:** يتم استخدام البرامج الحاسوبية المعروفة باسم "البوتات" لنشر المعلومات المضللة بشكل آلي وبسرعة كبيرة عبر وسائط التواصل الاجتماعي، حيث يتم برمجة هذه البوتات لإعادة نشر المحتوى المضلل بشكل مستمر.

٥. **التأثير على نتائج البحث:** يتم استخدام تقنيات التحسين لمحركات البحث (SEO) لتعديل نتائج البحث على محركات البحث، بهدف زيادة ظهور المعلومات المضللة في النتائج وإخفاء المعلومات الصحيحة.

ظاهرة التضليل الإعلامي ليست ظاهرة حديثة ولكنها اكتست مظهر جديد في العصر الرقمي بيئة المعلومات الرقمية مهيأة للمعلومات المضللة كما أنا تساهم في

[1] Pawel Korus, Nasir Memon, Content Authentication for Neural Imaging Pipelines: End-to-end Optimization of Photo Provenance in Complex Distribution Channels, Cornel University, Feb 25, 2019. Available at; [1812.01516] Content Authentication for Neural Imaging Pipelines: End-to-end Optimization of Photo Provenance in Complex Distribution Channels (arxiv.org) (accessed 1November 2023).

انتشارها على نطاق واسع، فقد وجد معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ان القصص الكاذبة تنتقل، في المتوسط، أسرع بست مرات من القصص الحقيقية. [١]

في المجتمعات ذات المستويات الثقافية المنخفضة قد ينظر إلى منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك على أنها مرادفة للأنترنت، وان ما يتم مشاهدته على هذه المنصات يعتبر صحيحاً.[٢]

عربياً، الساحة العنكبوتية عامرة بكل ما لا يلذ أو يطيب من تضليل وتزييف وفبركة، شأنها شأن بقية مناطق العالم الواقع تحت سطوة العصر الرقمي. لكن الخصوصيات الثقافية والتاريخية والسياسية والتعليمية والنفسية تصنع فروقاً في ساحة التضليل والتزييف، فيشير مدير البحوث في "مركز سياسات الشرق الأوسط" في معهد "بروكينغز" دانيال بايمان في ورقة عنوانها "كيف تلعب صراعات الشرق الأوسط حتى النهاية على منصات التواصل الاجتماعي؟"، إلى وجود أشخاص وكيانات ومؤسسات تقف وراء إنشاء مواقع إخبارية مزيفة، وتجري تغييرات في مواقع إخبارية حيث تعدل في محتوى وعنوان الخبر، وتنشره ليبدو كأنه خبر حقيقي. وهناك من ينتحل صفة

[1] SOROUSH VOSOUGHI, DEB ROY, AND SINAN ARAL, The spread of true and false news online, Science, vol 359, Issue 6380, Mars 9, 2018, PP1146-1151.

[2] ICRC Report on Digital Risks In Situations Of Armed Conflicts , Symposium Report, 11-12 December 2018. Available at; Symposium Report: Digital Risks In Armed Conflicts | International Committee of the Red Cross (icrc.org) (accessed 10 November 2023).

كتاب وصحافيين ومعارضين، ومن يفتئتون على تشابه أسماء مواقع خبرية حقيقية بكتابتها بطريقة خاطئة، لإشاعة أخبار كاذبة تكتسب مصداقية من الاسم الشبيه.

روبوتات وكتائب عنكبوتية وجيوش افتراضية تغرد وتدون وتشارك وتضغط "لايك" وتعيد تدوير أخبار مزيفة ومعلومات مضللة. وبين المستخدمين من يصدق ولا يتشكك، فيكوّن رأياً ويبني توجهاً. وتتسع قاعدة الرأي وقد يتحول إلى رأي عام. ويتمدد التوجه وقد يصبح أيديولوجيا أو قناعة شعبية.

الرهان الحالي في عصر التزييف والتضليل يقع على طرفين رئيسين: الفاعل والمفعول به. الشركات الفاعلة المالكة للمنصات والمواقع التي تتسع للفبركة والكذب، عليها بذل مزيد من الجهد لتقليص هامش التضليل. والمستخدمون المفعول بهم، عليهم بذل مزيد من الجهد للبحث والتشكك قبل الدق والمساهمة في النشر وتوسيع قاعدة انتشار التزييف والتضليل.[١]

المطلب الثاني : توظيف التضليل الرقمي في النزاعات المسلحة :

إن استخدام التضليل والمعلومات المضللة في ساحات القتال والنزاعات المسلحة ليس بالأمر الجديد، إلا أن انتشار منصات التواصل الاجتماعي مكّن الجهات الفاعلة في مناطق النزاع من نشر المعلومات المضللة والدعاية الكاذبة على نطاق واسع

[١] امينة خيرى، التزييف عميق والتضليل شديد في عصر التمكين الرقمى، اندبندنت عربية ، ١٥ يوليو ٢٠٢٢ .

وبسرعة فائقة، مما زاد من صعوبة التحقق من مصداقية المحتوى المتداول ومن حجم التأثير غير المشروع على الرأي العام ومجريات الأحداث، وسوف نتناول الدور الذى تؤديه المنصات الرقمية في النزاعات المسلحة، وأنواع التضليل الرقمي المنتشرة في هذه النزاعات .

أولاً : دور المنصات الرقمية في النزاعات المسلحة :

يعد Twitter (المعروف حاليا بـ X) من مواقع المدونات الصغيرة، أما Instagram وYouTube فهما عبارة عن مجتمعات محتوى أو تحميل، وFacebook عبارة عن موقع شبكة اجتماعية، ويعد Snapchat منصة اتصالات. أما TikTok فهو عبارة عن منصة يمكن للمستخدمين من خلالها تحميل مقاطع الفيديو، وبمساعدة خوارزمية تتعلم ما يفضله المشاهد، مما يمكنها من استهداف جماهير مختلفة[١]، ونظرًا لأن جميع منصات التواصل الاجتماعي لها خصائص مختلفة، فيمكن تطبيقها بطرق مختلفة في النزاعات المسلحة، منصات مثل تويتر على تم استخدامها على نطاق واسع في الحرب لأنها تسمح للأشخاص بمشاركة المواد بسرعة والتي تصل إلى جمهور كبير بسرعة. يمكن لمستخدمي تويتر متابعة المواضيع الشائعة، وتلقي المعلومات التي يتم تحميلها هناك[٢]، وقد كان لتويتر دور

[1] Thomas Elkjer Nissen, #TheWeaponizationofSocialMedia: @Characteristics _of _contemporary_conflict', Royal Danish Defence College, 2015, p 35 .

[2] Pranshu Verma, The rise of Twitter spies,The Washington Post, 23 March 2022. Available at;

في عدد من النزاعات،[١] كما لعبت منصة فيسبوك دور في تضخيم الكراهية والعنف في بلدان مثل ميانمار، حيث أعلنت بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة التي عينها مجلس حقوق الانسان أن فيسبوك هو " المنصة الرئيسية في نشر خطاب الكراهية في ميانمار"[٢]. وتستخدم منصة تيليجرام استخداماً واسع النطاق في الاتحاد الروسى وأوكرانيا من قبل السلطات والجمهور على حد سواء في نشر المعلومات المتعلقة بالنزاع، بما فيها المعلومات المضللة والدعاية .[٣]

على الرغم من انخفاض النزاعات المسلحة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية – مع تزايد شيوع النزاعات المسلحة غير الدولية – إلا أن الصراع الأخير في أوروبا يظهر أنه لا يزال من الممكن حدوث حرب بين الدول. ففي بداية عام ٢٠٢٢ نشبت حرب بين روسيا وأوكرانيا، في تصعيد كبير للصراع الذي بدأ في عام ٢٠١٤. وتستمر الحرب– وهي صراع مسلح دولي (IAC)– منذ فترة طويلة.

https://www.washingtonpost.com/technology/2022/03/23/twitter-open-source-intelligence-ukraine/(accessed 13 November 2023).

[1] Torinmo Salau, “How Twitter failed Africa”, Foreign Policy, 19 January 2022, Available at; https://foreignpolicy.com/2022/01/19/twitter-africa-ghana-dorsey-disinformation/ (accessed 13 November 2023).

[2] A/HRC/42/50, 8 August 2019, Para 72.

[3] Sara Brown , In Russia-Ukraine war, social media stokes ingenuity, disinformation, MIT management sloan school , April 6, 2022. Available at; https://mitsloan.mit.edu/ideas-made-to-matter/russia-ukraine-war-social-media-stokes-ingenuity-disinformation (accessed 14 November 2023).

مضى أكثر من عام ولا توجد نهاية واضحة في الأفق. خلال النزاع، تم الإبلاغ عن فظائع من كلا الجانبين، واتُهمت روسيا باستهداف المدنيين والأعيان المدنية، الأمر الذي قد يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني.

أحد الجوانب المثيرة للاهتمام، والتي لا تقتصر بأي حال من الأحوال على هذا الصراع المحدد، هو استخدام منصات التواصل الاجتماعي في الحرب. كانت تغطية الحرب في شكل مقاطع فيديو وتحديثات أخرى متاحة في الوقت الفعلي طوال فترة الصراع، ويمكن اعتبار الحرب الروسية الأوكرانية أكثر الصراعات التي يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت حتى الآن. وقد شهد العالم زيادة في عدد استخدام منصات التواصل الاجتماعي من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وكذلك المدنيين، وهو التطور الذي بدأ في صراع كوسوفو، والذي أطلق عليه اسم "حرب الإنترنت" الأولى. يستطيع الجنود والمسؤولون الحكوميون، والأهم من ذلك المدنيون، التصوير، والكتابة عن أحداث الحرب كما لم يحدث من قبل.

على مدار أكثر من عقد من الزمن، لعبت المنصات الرقمية دورًا مهمًا ومتزايدًا في الأزمات والصراعات والحروب. وكما هو الحال في إثيوبيا، والعراق، وفلسطين، وليبيا، وميانمار، وسريلانكا، وسوريا، من بين دول أخرى، يستخدم الناس منصات لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الصراعات، وإدانة الفظائع، ومناشدة المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات والإغاثة والمساعدة الجماعية. تعد المنصات أيضًا مساحات

تنشر فيها الحكومات وغيرها المعلومات المضللة، والتحريض على العنف، وتنسيق الإجراءات، وتجنيد المقاتلين. والحرب في أوكرانيا ليست استثناء.[١]

لقد أوضح النزاع الروسي الأوكراني الدور الذي يمكن أن تلعبه منصات التواصل الاجتماعي في النزاع المسلح، كما سلط الضوء على بعض المجالات الإشكالية في العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي والقانون الدولي الإنساني، ففي حين أن الدعاية والمعلومات الخاطئة والتضليل لها تاريخ طويل، الا أن التغييرات التي أحدثتها وسائل التواصل الاجتماعي، من حيث السرعة والانتشار، عميقة. إلى جانب السرعة والوصول، يمكن للمعلومات زرع الشك والارتباك، والرفض، والتشويه، والتشتيت، والفزع ، والانقسام. سرعة انتشار المعلومات تحل محل صحتها. الألفة هي عنصر أساسي في استيعاب الرسائل الفيروسية. وبالاعتماد على الأبحاث حول انتشار المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة، كتبوا: "كلما سمعت ادعاءً ما، قل احتمال تقييمك له بشكل نقدي". والخطوة التالية الخطيرة هي إضافة الغضب – ضد شخص ما أو شيء ما إدراك أنه قد ألحق ضررًا أو قد يهددك أو يهدد مجتمعك أو شيئًا مهمًا بالنسبة لك. "تعمل خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي من خلال لفت الانتباه إلى المحتوى والاتجاهات على شبكاتها، وخاصة عندما يكون الناس غاضبين

[١] هيومن رايتس واتش ، روسيا، أوكرانيا، وسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات التراسل: اسئلة وأجوبة حول مساءلة المنصات ومسؤوليات حقوق الإنسان ، ١٦ مارس ٢٠٢٢ .

منها". ينقل إحساسًا بالأصالة – وهو ما يشكل مزيجًا خطيرًا، والذي قد يؤدي من النشاط عبر الإنترنت إلى العنف خارج الإنترنت.[١]

فمواقع التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين، فمن يستطيع التلاعب بها يمكنه التحكم في توجيه اتجاه معين وتدفقه، يمكنه تحقيق خير لا يصدق. يمكنه تحرير الناس، وكشف الجرائم، وإنقاذ الأرواح، وزرع بذور إصلاحات بعيدة المدى[٢]. لكن يمكنه أيضًا ارتكاب شر مذهل، يمكنه إثارة العنف، وتأجيج الكراهية، وزرع الأكاذيب، والتحريض على الحروب، وحتى تقويض أركان الديمقراطية نفسها.

مواقع التواصل الاجتماعي التي تسمح للمستخدم بمشاركة المواد مع آخرين غير متابعيهم أو أصدقائهم المحددين، مثل Twitter أو TikTok أو YouTube، هي الأنظمة الأساسية الأكثر أداءً للوصول إلى جمهور كبير. وذلك على عكس المنصات الأخرى مثل Facebook، Instagram ، Snapchat الذي يسمح في معظمه للمتابعين والأصدقاء فقط برؤية المواد التي تم تحميلها، وبالتالي لن يكون من المفيد مشاركة المواد المتعلقة بالنزاع المسلح إذا كان الغرض هو الوصول إلى

[1] P. W. Singer and Emerson T. Brooking, LikeWar: The Weaponization of Social Media, Book Review by Mark Silverman, International Review of The Red Cross ,2019, 383-387.

[٢] لمزيد من التفصيل حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في انفاذ القانون الدولى الإنساني انظر:
Richard Sjölundm The Impact Of Social Media On International Humanitarian Law : A pyrrhic victory ? The negative and positive impacts of social media on the laws of war, Master´s Thesis, Åbo Akademi University - Faculty of Social Sciences, Business and Economics, and Law, 2023.

السلطات أو المستخدمين الآخرين الذين يمكنهم الاستفادة من المواد التي تم تحميلها.

ويختلف دور وسائل التواصل حسب تصنيف النزاع :[١]

– النزاع بين الدول : وكجزء من استراتيجية الحرب التقليدية، يمكن لمنصات التواصل الاجتماعي أن توفر ناقلًا لعمليات المعلومات التي تدعمها الدولة، بما في ذلك حملات التضليل المنسقة المصممة للتأثير على التصور العام، وإرباك الخصوم وإضعاف علاقاتهم الداخلية.

النزاع غير الدولي : تستخدم الجهات الفاعلة غير الحكومية منصات التواصل الاجتماعي لتنظيم معارضة عنيفة ضد الدول، ونشر قضاياها وتأمين الموارد من الحلفاء الدوليين. يتم تقسيم الخطاب عبر الإنترنت على أسس أيديولوجية أو هوية أو لغوية، مما يولد غرف صدى تحافظ على الصور النمطية والاستقطاب والظلم.

ثانياً: أنواع التضليل الرقمي المنتشرة في النزاعات المسلحة :

في الحرب الحقيقة هي الضحية الأولى، ويشكل التضليل الرقمى أسوأ المخاطر الرقمية فالاستخدام المتزايد للتقنيات الرقمية يزيد من انتشار المعلومات الضارة في الأماكن المتضررة من جراء الحرب والعنف. إذ يشكل انتشار الشائعات الضارة والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية والدعاية الموجَّهة على الإنترنت تحديًا متزايدًا في مناطق النزاع المسلح .

[1]THE WEAPONIZATION OF SOCIAL MEDIA, How social media can spark violence and what can be done about it, Adapt peacebuilding, Mercy Corps, November 2019.

ومع أن هذه الظواهر ليست جديدة، إلا أن استخدام التقنيات في نشرها يحدث أثرًا كبيرًا على النطاق والسرعة التي تصل بها هذه المعلومات إلى جماهير مستهدفة متعددة عبر الإنترنت، هذا فضلًا عن حجم تأثيرها عليهم. وهذا أمر يدعو للقلق لا سيما في السياقات التي تعاني من أزمات كالنزاعات المسلحة أو أشكال العنف الأخرى، إذ يمكن أن تؤثر المعلومات على الديناميات والسلوك في الميدان، بالإضافة إلى أنواع المخاطر ونقاط الضعف التي يتعين على المجتمعات المحلية والمستجيبين في العمل الإنساني المعنيين معالجتها.

في كثير من الأحيان، لا تختلف المعلومات المضللة التي يتم إنتاجها أثناء النزاعات المسلحة من حيث المحتوى عن تلك المنتجة في سياقات أخرى إلا قليلاً. ومع ذلك، هناك اختلافات عملية وقانونية بارزة. من الناحية العملية، قد يكون الأشخاص المتأثرون بالنزاع معرضين بشكل خاص للآثار السيئة للمعلومات المضللة بسبب ظروفهم المعيشية اليائسة، وزيادة تعرضهم للعنف، وانخفاض إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات الموثوقة. ومما يزيد من احتمالات الضرر حقيقة أن بيئات النزاع أثبتت أنها حاضنات خصبة للمعلومات المضللة، كما يتضح من ازدهارها مؤخرًا في إسرائيل وفلسطين وليبيا وجنوب السودان وسوريا وأوكرانيا واليمن[1]. وقد حققت الجهات الفاعلة العسكرية والمدنية على حد سواء مكاسب استخدام المعلومات

[1] Sheera Frenkel, "Lies on Social Media Inflame Israeli-Palestinian Conflict", New York Times, May14, 2021, available at: www.nytimes.com/2021/05/14/technology/israel-palestine-misinformation-lies-social-media (accessed 20 November 2023).

المضللة من أجل السيطرة على السرد المتعلق بالنزاع. إن خاصية الانقسام التي تتسم بها أماكن النزاع تؤدي إلى تضخيم تأثير مثل هذه المعلومات المضللة، علاوة على ذلك، فإن انهيار مؤسسات الدولة وسط الصراع يضعف شبكات تنظيم المحتوى .

ويشار أحيانًا إلى انتشار هذه الظواهر عبر الإنترنت باسم «تسليح المعلومات». ومع ذلك، ينطوي هذا المصطلح على إشكالية بالنسبة للجنة الدولية؛ لأن «المعلومات الضارة» لا تعتبر وسيلة للحرب من الناحية القانونية، كما أن المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية لا تعتبر أسلحة تنطبق عليها قواعد محددة من القانون الدولي الإنساني[١].

ويشير المصطلح إلى الاستخدام الاستراتيجي للمعلومات والتضليل لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية. ويشير الى استخدام المعلومات كسلاح وان عقول المواطنين هي ساحة المعركة .

إن النزاعات المسلحة المعاصرة لا يتم خوضها بالوسائل والأساليب المادية فحسب. ومن أجل تحقيق أهداف عسكرية وسياسية، تستخدم أطراف النزاعات المسلحة بشكل متزايد التضليل الإعلامي للتأثير على الأفراد. تستخدم الجماعات المسلحة مثل

[١] محرر الإنساني، بين تسليح المعلومات وأنسنتها: التقنيات الرقمية سلاح ذوحدين ، مرجع سابق .

داعش الدعاية المضللة والفيديوهات عبر الإنترنت لبث الرعب وتجنيد مقاتلين جدد لقضيتها.[١]

أحد أمثلة استخدام التضليل الرقمي في النزاعات المسلحة هو استخدامه في حروب المعلومات. يستخدم الأطراف المتحاربة التضليل الرقمي لنشر أخبار زائفة أو مضللة بهدف تشويه صورة العدو وزعزعة ثقة الجمهور فيه. يتم ترويج هذه الأخبار عبر وسائل الإعلام الاجتماعية والمواقع الإلكترونية، وغالبًا ما يتم تضخيمها بواسطة حسابات وهمية أو شبكات من الحسابات المزيفة.

يتم استخدام التضليل الرقمي أيضًا في تلاعب الصور والفيديوهات. يتم تعديل الصور والفيديوهات لتغيير المحتوى الأصلي أو إضافة عناصر زائفة بهدف خلق حدث وهمي أو تشويه صورة شخص أو جماعة معينة. يتم استخدام برامج التلاعب بالصور والفيديوهات لإنشاء مشاهد مزيفة تبدو وكأنها حقيقية.

بالإضافة إلى ذلك، يستخدم التضليل الرقمي في انتحال الشخصيات. يقوم المهاجمون بإنشاء حسابات وهمية تدعي أنها تنتمي إلى شخص معروف أو منظمة مشهورة بهدف نشر معلومات زائفة أو مضللة. يتم استخدام هذه الحسابات للتأثير على الرأي العام وتشويه سمعة الشخص أو المنظمة المستهدفة.

[1] Pontus Winther, International Humanitarian Law and Influence Operations: The Protection of Civilians from Unlawful Communication Influence Activities during Armed Conflict, Ph.D. dissertation, Uppsala University, 2019, P41.

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

أفادت الدراسات أن انتشار المعلومات الخاطئة أو المعلومات المضللة المستندة إلى الفيديو (والتي من المرجح أن تكون مضللة وتنتشر على نطاق واسع مقارنة بتنسيقات النصوص والصور، حيث يصعب اكتشافها) يتزايد بسرعة، ويمكن بسهولة استخدام مقاطع الفيديو هذه كسلاح للتحريض على الصراع والاضطرابات، تمامًا كما استخدمها داعش بنجاح خلال حملات التطرف والتجنيد في العراق وسوريا.[١]

أخيرًا، يتم استخدام التضليل الرقمي في إشاعة المعلومات الزائفة. يتم نشر أخبار زائفة أو مضللة بهدف تشويه صورة العدو أو تحقيق أهداف سياسية أو عسكرية. يتم ترويج هذه الأخبار عبر وسائل الإعلام الاجتماعية والمواقع الإلكترونية، وغالبًا ما يتم تضخيمها بواسطة حسابات وهمية أو شبكات من الحسابات المزيفة.

[1] Iraqi News Agency. 28 million users of social networking sites in Iraq. Feb 19, 2022. Available at: https://ina.iq/eng/17634-dmc-28-million-users-of-social-networking-sites-in-iraq.html (accessed 20 November 2023).

المبحث الثاني: تداعيات التضليل الرقمى على تطبيق واحترام القانون الدولى الإنساني

يمكن للتحول الرقمي الكبير في عالمنا المعاصر، لا سيما منصات التواصل الاجتماعي، أن تحسِّن حياة الأفراد والمجتمعات المتضررة من الحرب والعنف وتيسِّر جهود المنظمات الإنسانية التي تعمل على حماية هؤلاء ومساعدتهم. لكن وعلى النقيض، يمكن أن تتسبب هذه التقنيات في ظهور نقاط ضعف جديدة أو تُفاقِم نقاط ضعف موجودة.[١]

فقد أضحت منصات التواصل الاجتماعي منصات لنشر سلاح المعلومات المضللة من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية توجهه لزرع البلبلة وتغذية الكراهية والحض على العنف وتسميم بيئة المعلومات، مما فاقم من المعاناة الإنسانية والاضرار بالهياكل المجتمعية اثناء النزاعات المسلحة، والقي بظلاله على القانون الدولي الإنساني، حيث أثر التضليل الرقمي على احترامه وتطبيقه ففاقم من انتهاكات القانون الدولي الإنساني، واضفي الشرعية على هذه الانتهاكات وبررها وأدى لتصعيدها، مما يفرغ القانون الدولي الإنساني من محتواه ويجعله حبر على ورق .

المطلب الأول: مساهمة التضليل الرقمي في تفاقم انتهاكات القانون الدولى الإنساني

[١] محرر الإنساني، بين تسليح المعلومات وأنسنتها: التقنيات الرقمية سلاح ذوحدين ، مرجع سابق .

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

يعد التضليل الرقمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي من الظواهر التي تسهم في تفاقم انتهاكات القانون الدولي الإنساني، حيث يتم استخدام هذه الوسائل لنشر الأخبار الكاذبة وتشويه الصورة واستخدام الروبوتات للتلاعب بالرأي العام ، مما يفاقم معاناة الأشخاص الأكثر ضعفاً، ويحرمهم من العمليات الإنسانية، مما تقويضاً للهدف من القانون الدولي الإنساني.

إن تداول المعلومات المضللة وخطاب الكراهية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة يتسبب في دق جرس الإنذار حول أضرار محتملة على السكان المدنيين، ويعرض للخطر سلامة وأمن السكان المدنيين وموظفي ومتطوعي المنظمات الإنسانية. وقد تتفاقم مخاطر المعلومات المضللة بسبب الديناميات الاجتماعية والثقافية والتاريخية الكامنة، مثل عدم المساواة والتمييز، والحكم غير الرشيد، وافتقار الناس إلى التعليم أو الأمية الرقمية، أو النظم المعلوماتية المتدهورة.

وقد شهد الواقع استخدام المعلومات المضللة وخطاب الكراهية لإيذاء السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. وقد أعربت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحرية التعبير عن قلقها من أن السمة المشتركة للمعلومات المضللة وخطاب الكراهية في النزاعات المسلحة اليوم هي "التركيز المتزايد على السكان المدنيين بدلاً من الأفراد

العسكريين"[1]. وقد تم استخدام خطاب الكراهية "لإثارة الكراهية بين السكان، وتجريد الطرف الآخر من إنسانيته، والتحريض على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، كما نشرت أطراف النزاعات المسلحة معلومات مضللة حول المنظمات الإنسانية، مما أدى إلى تعطيل وصول المساعدات الإنسانية وتقويض ثقة السكان المتضررين في الانشطة الإنسانية، وجعل من الصعب على المدنيين اتخاذ قرارات منقذة للحياة.

فللتضليل الرقمي تأثير سلبي على الضحايا من المدنيين في النزاع المسلح، فقد يؤدي نشر خطاب الكراهية الى زيادة عدد الضحايا من المدنيين أو تجاهل وتقليل أهمية الضحايا وتأثير النزاع على المدنيين.

ففي سياق الهجمات الإسرائيلية على المدنيين في غزة أوضحت منظمة العفو الدولية في بيان لها أنها وجدت ارتفاعًا مثيراً للقلق في الدعوة إلى الكراهية التي تشكل تحريضاً على العنف والعداء والتمييز عبر منصات التواصل الاجتماعي، وقالت رشا عبد الرحيم مديرة برنامج التكنولوجيا في المنظمة " أنه يجب على الشركات ضمان عدم بث منصاتها رسائل الكراهية والعنف؛ وإلا أنها تخاطر بالمساهمة في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وللقانون الدولى الإنساني، وهذا يشمل جرائم الحرب

[1] Irene Khan, Special Rapporteur on the Promotion and Protection of the Right to Freedom of Opinion and Expression, Report, para 12, U.N. Doc. A/77/288 (Aug 12, 2022).

التي برزت في هذا النزاع، وحصدت عدداً غير مسبوق من الضحايا المدنيين، وخلفت أزمة إنسانية كارثية.[١] " .

ووجدت منظمة العفو الدولية أن عدداً كبيراً من المنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي تمجد الهجمات الإسرائيلية على المدنيين في غزة وتدعم تدميرها، وتدعو إلى العنف ضد الفلسطينيين، وتستخدم العديد من المنشورات لغة عنصرية وغير إنسانية ضد الفلسطينيين، ويعتمد عدد منها على اللغة التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية.

كشف مؤشر العنف التابع لمركز "حملة" الفلسطيني غير الحكومي عن أكثر من ٤٩٣,٠٠٠ حالة (والرقم يرتفع) من الدعوة إلى الكراهية ضد الفلسطينيين والمدافعين عن الحقوق الفلسطينية في محتوى اللغة العبرية على منصات التواصل الاجتماعي، منذ ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣.

كما يستخدم المسؤولون الحكوميون والعسكريون الإسرائيليون لغة مهينة وعنصرية ضد الفلسطينيين، ففي ١٦ أكتوبر نشر حساب رئيس وزراء إسرائيل على موقع اكس

[١] منظمة العفو الدولية ، على شركات وسائل التواصل الاجتماعي توسيع نطاق الاستجابة للأزمات المتعلقة بإسرائيل وفلسطين مع استفحال الكراهية والرقابة على الإنترنت، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٣ . متاح على الرابط: https://2u.pw/2pLEgPH (تاريخ الاطلاع : ١٠ نوفمبر ٢٠٢٣) .

(تويتر سابقاً) تغريدة عنصرية تستخدم لغة غير إنسانية، قائلًا: "هناك صراع بين أبناء النور وأبناء الظلام، بين الإنسانية وشريعة الغاب".[١]

وفي اثيوبيا أدت المعلومات المضللة عبر الانترنت لإثارة الكراهية بين السكان، وتجريد الطرف الاخر من انسانيته، والتحريض على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، وتم نشر حوالى ٧٠% من هذه المعلومات المضللة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي حيث استخدم النشطاء حساباتهم على موقع فيسبوك لنشر الكراهية والتحريض على الهجمات والقتل والتشريد ضد قبائل أخرى[٢]، وفي العراق تستخدم الجماعات المقاتلة تيليجرام وفيسبوك ويوتيوب لنشر الكراهية والانقسام على أسس طائفية، وفي جنوب السودان استخدمت لغة مهينة على مواقع التواصل الاجتماعي لوصم قبائل الدينكا الرعوية على انها تهديد للسلامة الإقليمية ، وتحريض المقاتلين والجماعات المسلحة على تحديد افراد تلك القبائل ومهاجمتهم وقتلهم[٣].

[١] منظمة العفو الدولية ، المرجع السابق .

[2] Fake News Misinformation And Hate speech In Ethiopia : A Vulnerability Assessment , European Institute of Peace ,12 April 2021 . https://www.eip.org/wp-content/uploads/2021/04/Fake-News-Misinformation-and-Hate-Speech-in-Ethiopia.pdf (accessed 4 November 2023).

[٣] ايرين خان، التضليل الإعلامي وحرية الرأي والتعبير أثناء النزاعات المسلحة، تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير المقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الانسان ٤/٤٣، وثائق الأمم المتحدة، A/77/288 ، ١٢ أغسطس ٢٠٢٢ .

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

قد يتم توجيه المعلومات المضللة في النزاعات المسلحة ضد المنظمات الإنسانية التي تقدم الإغاثة للمدنيين المحاصرين، مما يعرض عملياتها للخطر ويشوه سمعتها، ويقوض قدرتها على تقديم وتنفيذ التدخلات الفعالة. يمكن أن تؤدي هذه التحريفات المتفشية إلى تعريض المدنيين للأذى من خلال تعطيل الوصول إلى الخدمات المهمة والمنقذة للحياة، أو من خلال دفعهم إلى التصرف بطرق تتعارض مع مصالحهم الخاصة.

وأفادت مراجعة أجرتها منظمة الصحة العالمية أن نشر معلومات كاذبة يزيد من التأخير في تقديم التدخلات اللازمة أثناء حالات الطوارئ، ويضر بالصحة العقلية للناس.[١]

لقد أصبحت الأوضاع الإنسانية المعقدة بيئات خصبة لنشر المعلومات المضللة. تتمتع أنظمة الحوكمة الضعيفة بقدرة محدودة على مواجهة ومنع نشر المواد المولدة رقميًا.

ومن الصعب بشكل خاص على أولئك الذين يتعاملون مع حالات الطوارئ الإنسانية التمييز بين المعلومات الكاذبة أو الضارة والرسائل المفيدة، نظرا لكثرة المعلومات المتاحة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. على سبيل المثال، في

---

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/459/28/PDF/N2245928.pdf?OpenElement (accessed 4 November 2023).

[1] Ana Beatriz Pizarro, Jussara M Almeida *et al*. Infodemics and health misinformation: a systematic review of reviews. Bull World Health Organ 2022 Sep1; 100: 544–61

العراق، تم الوصول إلى منصات التواصل الاجتماعي من قبل ٢٨ مليون مستخدم في عام ٢٠٢٢، أي ٦٧% من المواطنين البالغ عددهم ٤٢ مليون مواطن، مقارنة بـ ٢٥ مليون مستخدم في العام السابق.

يساهم هذا النمو في الاستخدام في زيادة التعرض واستهلاك المعلومات غير الصحيحة.

وفي الأماكن المتأثرة بالنزاعات المسلحة، تشتد حدة التوترات، وتنتشر الشائعات بسهولة، وتقع المعلومات الكاذبة على أرض خصبة[1].

ومن الأمثلة العملية المفترضة التي تسوقها اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمخاطر التضليل الرقمي على المنظمات الإنسانية، شخص يعمل في مجال العمل الإنساني يدفع مالًا لبائع متجول مقابل زجاجة مياه. يرى أحد المارة العامل يسلم المال للبائع لكنه لا يرى زجاجة الماء بيد العامل. ويعرف هذا الشخص المارُّ أيضًا أن هذا البائع المتجول معروف بأن له صلات بجماعة مسلحة موجودة في المنطقة ويبيع المخدرات نيابة عنها. يلتقط الشخص صورة للبائع والعامل في المجال الإنساني

[1]Tilman Rodenhäuser, Balthasar Staehelin & Massimo Marelli, Safeguarding humanitarian organizations from digital threats, October 13, 2022. Available at; Safeguarding humanitarian organizations from digital threats - Humanitarian Law & Policy Blog (icrc.org) (accessed 5 November 2023).

ويرسلها إلى أقرانه، فينتشر خبر بأن العاملين في مجال العمل الإنساني يتعاملون مع بائعي مخدرات مرتبطين بجماعة مسلحة.[١]

يؤدي تدهور سمعة العاملين في مجال العمل الإنساني إلى تعرض بعضهم للمضايقات والاعتداء. ويُتهم بعضهم بدعم الجماعة المسلحة المشار إليها ويتلقون تهديدات أو يواجهون عقوبة السجن. في نهاية المطاف، يُطلب من المنظمة مغادرة البلاد وتتوقف جميع الخدمات الأساسية التي كانت تقدمها للمجتمع.

مثال اخر، جماعة مسلحة ترغب في الاستئثار بنقطة توزيع مياه معينة. تعثر الجماعة عبر الإنترنت على صور قديمة لأشخاص عانوا من تسمم بسبب المياه. فتُدخِل بعض تعديلات على هذه الصور ومن ثم تنشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة وتؤكد أن هذه الصور التقطت في الوقت الحاضر في محاولة لإيهام الناس بأن المياه من هذه النقطة بعينها مسمَّمة ويجب الابتعاد عنها.[٢]

لذلك تطلق اللجنة الدولية للصليب الأحمر على التضليل الرقمي اثناء النزاعات المسلحة مصطلح "تسليح المعلومات" "Weaponaisation information".[٣]

---

[١] محرر الإنساني، بين تسليح المعلومات وأنسنتها: التقنيات الرقمية سلاح ذوحدين ، مرجع سابق .

[٢] محرر الإنساني، المرجع السابق .

[٣] ICRC, Misinformation, disinformation and hate speech - Questions and answer, Article ,Reliefweb, Luxembourg,17 February 2023 , Available at; https://reliefweb.int/report/world/general-misinformation-disinformation-and-hate-speech-questions-and-answers

قد تضر المعلومات المضللة بشكل مباشر بالصحة العقلية للمدنيين من خلال إثارة الخوف الشديد أو الحزن أو غيرها من المشاعر المؤلمة أو الحالات العقلية غير السليمة. قد تؤدي المعلومات المضللة الموجهة نحو الجماهير المدنية إلى تطوير جنون العظمة أو التفكير التآمري، أو الشك في قدرتهم المستمرة على تلبية احتياجاتهم الإنسانية، أو الاعتقاد بأن الأصدقاء أو الأقارب قد تعرضوا للأذى أو سيتعرضون للأذى، أو خوف معقول من الموت أو الإصابة الجسدية. هذه الأضرار وإن كانت أقل قابلية للتوثيق والإثبات، إلا أنها الأكثر استدامة.[1]

المطلب الثاني: إضفاء الشرعية على انتهاكات القانون الدولى الإنساني وتغطيتها

يستخدم أطراف النزاع التضليل الرقمي لإضفاء الشرعية على انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو تغطيتها وتبريرها، فمن شأن التضليل الرقمي قلب الحقائق والتأثير على الرأي العام العالمي، فالأخبار المزيفة يمكن أن تشوه الحقائق وتغير التصورات حول ما يحدث في مناطق النزاع، وهذا قد يؤثر على المجتمع الدولي، ويشكل ضغط سياسي لعدم تحرك المجتمع الدولي تجاه الانتهاكات التي يمارسها أحد أطراف النزاع.

[1] Eian Katz, Liar's War: Protecting Civilians from disinformation during armed conflict , International Review of the Red Cross , 102 (914) , 2020, P 661.

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

فمن الممكن أن يشير التضليل الإعلامي إلى نشر معلومات غير صحيحة أو مضللة بهدف تشويه الحقائق أو توجيه الرأي العام بطريقة معينة لتبرير أفعال غير قانونية أو انتهاكات القانون الدولي الإنساني، مثل تشويه صورة الأطراف المتحاربة. فعندما يتم تشويه صورة إحدى الأطراف، قد يتم تبرير أفعال الطرف الاخر غير المشروعة والانتهاكات التي يرتكبها في سياق النزاع. هذا يؤدي إلى عدم محاسبة هذه الأطراف على انتهاكاتها وتفشي ثقافة الإفلات من العقاب.

يساهم التضليل الرقمي في قلب الحقائق رأساً على عقب، افتضيع الحقيقة وتختلط الأوراق، فينخدع بعض الجمهور الى حين، إلا أن الصورة تبقي صورة، ولكن الاختلاف يحدث في النظرة والرؤية والزاوية التي ننطلق منها لتلك الصورة.[١]

قد تؤدي الافتراءات التي تشوه سمعة الخصم إلى تشجيع وإضفاء الشرعية على أعمال العنف المرتكبة ضده. ربما كانت أسوأ حادثة من هذا النوع قد حدثت في مقدمة الإبادة الجماعية في رواندا، عندما قامت محطات الإذاعة المملوكة للدولة أو مسؤولين رفيعي المستوى في الدولة بتأجيج المشاعر الشعبية ضد التوتسي من خلال تقارير إخبارية مزيفة[٢].

---

[١] د. حسين دبى الزويني، الحرب الإعلامية بين تكنيكات تشظي الوعى وسيكولوجية إعادة تشكيله، مرجع سابق، ص ١٤١.

[2] Montreal Institute for Genocide and Human Rights Studies, “Rwanda Radio Transcripts: The Role of Radio”, available at: www.concordia.ca/research/migs/resources/rwanda-radio-transcripts.html. (accessed 22 November 2023).

ومن ابرز الأمثلة المعاصرة على استخدام التضليل الرقمى لتغطية انتهاكات القانون الدولى الإنساني وتبريرها ما قامت به آلة الدعاية الإسرائيلية وامتداداتها الغربية التي استخدمت احداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وتحت دعوى استهداف المدنيين كذريعة لتبرير الفشل، وللانتقام، ولإعلان الحرب، وشيطنة الكل الفلسطيني، وحشد الرأي العام العالمي ضد الشعب الفلسطيني تمهيداً لحرب الإبادة في قطاع غزة، علماً بأن جزءاً من المدنيين الإسرائيليين ومن جنسيات أُخرى قُتل في أثناء الاشتباك بين مقاتلي "حماس" وعناصر الجيش والأمن الإسرائيليين الذين شنوا هجوماً مضاداً، أي أنهم قتلوا بنيران إسرائيلية، كما تفيد شهادات بعض الناجين الإسرائيليين.[١]

فقد روج الكيان الصهيوني عبر وسائل التواصل الاجتماعي انه يدافع عن نفسه ضد حماس واستخدم ذلك لقتل ١٠,٩٠٠ فلسطيني حتى الآن، نصفهم من الأطفال وأكثريتهم الساحقة من المدنيين، فضلاً عن أعداد كبيرة من الضحايا لا يزالون تحت الأنقاض، وهذه الحصيلة قابلة للمضاعفة مع استمرار جرائم القتل والتدمير والتهجير القصري لأكثر من مليون ونصف مليون مواطن من شمال غزة إلى جنوبها، ومع استمرار القصف المكثف على غزة، تقوم بـ "حجب المحتوى" للفلسطينيين أو المدافعين عن الحقوق الفلسطينية.

[١] مهند عبد الحميد، عندما تتغلب غطرسة القوة على القانون الدولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٣/١١/١٤ متاح على الرابط: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654632 (تاريخ الإطلاع: ٣ ديسمبر ٢٠٢٣)

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

وحتى قبل الأزمة الحالية، أظهر بحث لمنظمة العفو الدولية أن خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي مصممة لتحقيق أقصى قدر من المشاركة، مما يؤدي، في كثير من الأحيان، إلى محتوى ضار وتحريضي مضخّم بشكل غير متناسب، بما في ذلك الدعوة إلى الكراهية والتحريض على العنف والعداء والتمييز المجحف.

وفي الحرب الروسية الأوكرانية تستخدم اواكرانيا وسائل التواصل الاجتماعي، فقد استخدمت الحكومة الأوكرانية والجيش الأوكراني منصات وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة كوسيلة لتظهر نجاحاتها في المعركة وخسائر روسيا. وحتى لو قبلنا أن الأرقام التي أعلنتها كييف عن خسائر القوات الروسية، فضلاً عن عدد الدبابات التي دمرت أو استولت عليها، مبالغ فيها، فإن هذه المنشورات ساعدت في حشد الشعب الأوكراني، لم تكن آلة الدعاية في كييف وحدها هي التي كانت تقوم بالتغريد، والنشر، وتبادل الصور ومقاطع الفيديو من الخطوط الأمامية ـ بل إن قدراً كبيراً من الجهد يبذل من قِبَل أولئك الذين يمكن وصفهم بأنهم مناهضون لروسيا وليسوا موالين لأوكرانيا بشكل صارم. وقد ساعد هذا التوليف من المعلومات على توليد وتعزيز الرأي العام المؤيد لأوكرانيا في الغرب . كما استخدمت أوكرانيا سرد قصص النازحين، والأسر التي تعاني من الحرمان والتشرد، والخوف على أحبائهم المفقودين، والقلق على أفراد الأسرة الذين حملوا السلاح ضد الغزاة، هذه هي الروايات التي ترويها وسائل التواصل الاجتماعي الأوكرانية".

كما تم تداول مقطع فيديو لطفل أوكراني يغني أغاني ديزني في ملجأ للقنابل، وهو ما كان له صدى لأن الجميع يمكن أن يتعاطفوا معه[١].

ويستخدم التضليل الرقمى عدد من الوسائل يوظف من خلالها المعلومات المضللة للتغطية على انتهاكات القانون الدولى الإنساني وتبريرها وهى :

١. **التأثير على الرأي العام:** التضليل الرقمى يعتمد على استخدام الروبوتات والحسابات الوهمية لتضليل الجمهور والتأثير على اراءهم من خلال لتشويه صورة الأحداث علي الساحة الدولية وتشويه الحقائق وتغيير التصورات حول ما يحدث في مناطق النزاع، فقد يتم تصوير أحد الأطراف على أنه الجانب المظلوم أو المعتدي، وهذا يؤثر على تصور الجمهور للأطراف المتصارعة، وهذا قد يؤثر على الرأي العام والضغط السياسي للتحرك أو عدم التحرك، وعلى مستوى الدعم الدولي لأطراف النزاع المسلح، فقد يقل الدعم الدولي المتاح لأحد الأطراف ويزداد دعم الجانب الآخر المنتهك مما يؤدي إلى تفاقم الانتهاكات وتعزيز العنف[٢].

٢. **التحريض على العنف:** بعض المعلومات المضللة قد تحرض على العنف أو تشجع على انتهاكات حقوق الإنسان، وتؤدى إلى زيادة الاضطرابات والصراعات

[1] Peter Suciu, Ukraine Is Winning On The Battlefield And On Social Media , Forbes , Oct 13, 2022.

[٢] محمد على صالح ، عندما تتحول وسائل التواصل الاجتماعي إلى منصات تضليل إعلامي : انتقادات لـ«فيسبوك» و«تويتر» بعد كشف حسابات روسية ترويجية، الشرق الأوسط، ٢ أكتوبر ٢٠١٩ .

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

المسلحة، ومن اشكال التحريض الرقمي عبر تزييف المعلومات إثارة الفتن والتوتر في المجتمعات. مما يؤدي ذلك إلى زيادة الانتهاكات والعنف في الأماكن المتضررة من هذه الأخبار، كذلك تشويه صورة بعض الأشخاص أو المجموعات من خلال نشر أخبار كاذبة أو تعليقات مسيئة عنهم. يمكن أن يؤدي هذا التشويه إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان وزيادة العنف ضد هؤلاء الأشخاص أو المجموعات المستهدفة مما يؤثر على قدرة الجهات المعنية بتفادي النزاع والتوصل إلى حلول سلمية، ويعقد مهمة تطبيق القانون الدولي الإنساني.

٣. **التشويش على التحقيقات:** المعلومات المضللة يمكن أن تعرقل جهود التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني بواسطة تشويش الحقائق وإثارة الشكوك حول ما حدث بالفعل، مما يعزز عدم المساءلة، وعدم تحمل المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة.

٤. **التأثير على المساعدات الإنسانية:** الأخبار المزيفة قد تؤدي إلى تشويه صورة الأزمات التي تحتاج إلى المساعدات، مما يؤدي إلى توجيه المساعدات بشكل غير فعال أو غير مناسب.

٥. **استغلال ضحايا النزاعات:** في بعض الحالات، يمكن استخدام الأخبار المزيفة للتلاعب بضحايا النزاعات أو استغلالهم لأغراض سياسية أو عسكرية.

٦. **التأثير على اتخاذ القرارات، وتشتيت الجهود الدولية:** يؤثر التضليل الرقمي على عمليات اتخاذ القرار، حيث يتم تشويه الحقائق والمعلومات المهمة التي تؤثر في صنع القرارات السياسية والدبلوماسية، كما يؤدى التضليل الرقمي إلى تشتيت الجهود الدولية في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة، حيث يصعب تحقيق التوافق واتخاذ إجراءات فعالة لحماية المدنيين.

المبحث الثالث: التضليل الرقمي في ضوء قواعد القانون الدولى الإنساني

يثور التساؤل حول ما إذا كانت قواعد القانون الدولي الإنساني في وضعها الحالي تحوى قواعد تحظر التضليل الرقمي، أم أنه يعد سلوك مشروع في ظله، هل الإطار القانوني الحالي للقانون الدولي الإنساني مجهز للرد بشكل مناسب على الأبعاد التي أضافها التضليل الرقمى إلى المعادلة العسكرية . وسنحاول من خلال هذا المبحث من خلال اجراء تقييم قانوني للتضليل الرقمى عبر منصات التواصل الاجتماعي أثناء النزاعات المسلحة في ضوء قواعد القانون الدولى الإنساني التوصل لاجابة عن هذه التساؤلات .

المطلب الأول: التضليل الرقمي في ضوء مبدأ حظر الغدر

حظر القانون الدولي الإنساني اللجوء الى الغدر والخداع في الحرب، ويعد حظر الغدر من القواعد العرفية[١]، حيث تم إقراره في مدوّنة ليبر لعام ١٨٦٣[١]، وإعلان

[١] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة ٦٥ من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، المجلد الثاني، الفصل ١٨، القسم ط . انظر أيضا:

بروكسل١٨٧٤[٢]، وفننته لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧[٣] في المادة ٢٣/ ب[٤]، كما عرفه البروتوكول الإضافي الأول بشأن النزاعات المسلحة الدولية لعام ١٩٧٧م بأنه " كل الأفعال التي تستثير ثقة الخصم مع تعمد خيانة هذه الثقة، وتدفع الخصم الى الاعتقاد بان له الحق في الحماية أو عليه التزام بمنح الحماية طبقا لقواعد القانون الدولي الإنساني[٥]، وبالتالي يكمن جوهر الغدر في استثارة ثقة الخصم وانتهاكها فيما بعد، أي استغلال حسن النيّة. فوجود النيّة الخاصة بانتهاك ثقة الخصم تميّز الغدر عن إساءة الاستخدام، وتجعل من الغدر انتهاكاً أخطر للقانون الدولي الإنساني.

كما اعتبر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قتل أفراد منتمين إلى دولة معادية أو جيش معاد أو إصابتهم غدراً يشكل جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية[٦]. أما بالنسبة للنزاعات المسلحة غير الدولية فلم تتضمن المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ولا البروتوكول الإضافي الثاني الخاص بالنزاعات

Ian Henderson, Jordan den Dulk & Angeline Lewis, Emerging Technology and Perfidy in Armed Conflict, International Law Studies , U.S Naval War College , Volume 91, 2015,PP470-471.

[١] المادة ١٠١ من مدونة ليبر تنص على ان " قانون الحرب العام يسمح حتى بالعقوبة القصوى لمحاولات الاعتداء السرية أو الغادرة لإصابة أفراد العدو، لأنها خطرة جداً، ومن الصعب أخذ الحذر منها" .

[٢] المادة ١٣/ب من اعلان بروكسل .

[٣] لائحة لاهاي لقوانين واعراف الحرب البرية المرفقة باتفاقية لاهاي (الرابعة) (١٨ أكتوبر ١٩٠٧) .

[٤] نصت م٢٣/ب على حظر " قتل أو جرح أفراد من الدولة المعادية أو الجيش المعادي باللجوء إلى الغدر"

[٥] المادة ١/٣٧ من البروتوكول الإضافي الأول.

[٦] المادة ٨/ب/١١ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

المسلحة غير الدولية لعام ١٩٧٧ أي حظر للغدر[١] الا ان اللجنة التحضيرية أركان الجرائم في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى أنّ أركان جريمة القتل أو الجرح غدراً متطابقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.[٢]

وعلى نقيض الحظر المفروض على أعمال الغدر، فإن خدع الحرب ليست محظورة ففي حين تحظر المادة ٢٣/ب من لائحة لاهاي الغدر نجد المادة ٢٤ منها تسمح بحيل الحرب واستخدام التدابير اللازمة للحصول على معلومات عن العدو" [٣]، كذلك البروتوكول الإضافي الأول الذى نص على ان خدع الحرب ليست محظورة، وعرفها بأنها الأفعال التي لا تعد من أفعال الغدر لأنها لا تستثير ثقة الخصم في الحماية التي يقرها القانون الدولي، والتي تهدف إلى تضليل الخصم أو استدراجه إلى المخاطرة ولكنها لا تخل بأية قاعدة من قواعد ذلك القانون التي تطبق في النزاع المسلح. كما ذكر بعض الأمثلة على الخدع الحربية ومنها: استخدام أساليب التمويه والإيهام وعمليات التضليل وترويج المعلومات الخاطئة.[٤]

[١] ضمّنت اللجنة الثالثة للمؤتمر الدبلوماسي الذي أدى إلى اعتماد البروتوكولين الإضافيين حظر الغدر في مشروع البروتوكول الإضافي الثاني في المادة ١/٢١، لكنه حُذف في اللحظة الأخيرة كجزء من اتفاق على اعتماد نصّ مبسط .

[2] Knut Dörmann, Elements of War Crimes under the Rome Statute of the International Criminal Court: Sources and Commentary, Cambridge University Press, 2003, p.476.

[٣] لعطب بختة، مبادئ وأحكام سير العمليات العسكرية من منظور القانون الدولي الإنساني، مجلة الدراسات الحقوقية، الجزائر، ع ٨، ٢٠١٧، ص ٩٩ .

[٤] المادة ٢/٣٧ من البروتوكول الإضافي الأول الخاص بالنزاعات المسلحة الدولية لعام ١٩٧٧ م .

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

الا أن كل من لائحة لاهاى والبروتوكول الإضافي الأول لم يضع معيار للتمييز بين حيل الحرب القانونية وأعمال الغدر غير القانونية، حيث ان كلاهما يهدف الى تضليل الخصم. مما يتعذر معه تحديد الخط الفاصل بين الحيل المشروعة والغدر المحظور.

ويعرف البعض الخدع الحربية بأنها " الأفعال التي يقصد بها تضليل العدو"[١]، والخدع الحربية مسموح بها أيضًا في النزاعات المسلحة غير الدولية بموجب القانون الدولي العرفي الذي عرف الحيل بأنها أعمال تهدف إلى إرباك العدو. كثيرًا ما يُقال أن الحيل شائعة في النزاعات المسلحة.[٢]

ويثور التساؤل هل التضليل الرقمي من قبيل " خدعة الحرب " المسموح به في القانون الدولي الإنساني أم من قبيل " الغدر" المحظور؟

[١] جون مارى هنكرتس، لويز دوزوالد بك ، القانون الدولي الإنساني العرفي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المجلد ١ ، ٢٠٠٧، ص ١٨٢ ، مشار اليه في : هادى المالكى، عمر العبيدي ، الغدر في القانون الدولى الانسانى، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون ، جامعة بغداد ، العدد الثاني، ٢٠٢٠ ، ص ٤٥ .

[2] Jean-Marie Henckaerts and Louise Doswald -Beck (eds), Customary International Humanitarian Law, Vol. 1: Rules, Cambridge University Press, Cambridge, 2005 (ICRC Customary Law Study), Rule 57, available at: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1. (accessed 5 November 2023).

إن نشر المعلومات المضللة كتكتيك عسكري لا يعد ابتكارا حديثا. كتب Sun Tzu[١] في القرن الخامس قبل الميلاد أن "كل الحروب تقوم على الخداع". والتاريخ العسكري الكلاسيكي مليء بالحيل الفنية في ساحة المعركة، وفي العصر الحديث، تظل الحيلة والخداع عنصرين حاسمين في الاستراتيجية العسكرية، وتسهلهما تكنولوجيات الاتصالات المتطورة على نحو متزايد[٢].

تم تصنيف "المعلومات المضللة" صراحةً في البروتوكول الإضافي الأول كنوع من الحيل المسموح بها في النزاعات المسلحة (م٢/٣٧). وتؤكد العديد من المصادر الرسمية الأخرى هذا الموقف في القانون الدولي الإنساني. ويصنف تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر على البروتوكول الإضافي الأول "تعميم الرسائل المضللة" كشكل من أشكال الحيلة، كما تؤيد العديد من الأدلة العسكرية الوطنية استخدام "المعلومات الخاطئة"، و"المعلومات المضللة"، و"المعلومات الكاذبة"، "العمليات النفسية" أو "البرقيات والصحف الكاذبة"[٣].

---

[١] جنرال صيني وخبير عسكري وفيلسوف، ذاع صيته بسبب عبقريته العسكرية التي اشتهر بها، وكتب مجموعة من المقالات العسكرية الإستراتيجية، حملت اسم كتاب فن الحرب .

[2] Eian Katz, Liar's War: Protecting Civilians from disinformation during armed conflict , op.cit, P663 .

[٣] يذكر الدليل العسكري للمملكة المتحدة الأمثلة التالية للحيل القانونية: المفاجآت؛ الكمائن. التظاهر بالهجمات أو الانسحابات أو الرحلات الجوية؛ محاكاة الهدوء والخمول. إعطاء نقاط قوة كبيرة لقوة صغيرة؛ أعمال البناء والجسور وما إلى ذلك التي ليس من المقرر استخدامها؛ إرسال رسائل إشارات وهمية وإرسال رسائل وصحف وهمية بهدف اعتراضها من قبل العدو؛ الاستفادة من إشارات العدو وكلمات المرور وإشارات الرمز اللاسلكي وضبط المكالمات وكلمات الأوامر؛ إجراء مناورة عسكرية

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

دليل تالين بشأن القانون الدولي المطبق على الحرب السيبرانية، وهو الأطروحة الرائدة حول تطبيق القانون الدولي على الفضاء السيبراني، يعدد أيضًا أمثلة على الحيل المقبولة التي تشمل "أنشطة الحرب النفسية" مثل "إسقاط المنشورات أو بث الدعاية"[١].

ولكن يجب القول إن هذا الموقف المتساهل هو نتاج حقبة ماضية ولم يعد يتماشى مع المظاهر الحديثة للمعلومات المضللة حيث كان من الممكن في الماضي أن يُفترض بأمان أن الممارسات الخادعة تؤدي إلى مكاسب تكتيكية أو سياسية دون التأثير بشكل كبير على حالة غير المقاتلين. إن الاتجاه المعاصر لنشر المعلومات المضللة بطرق تهدد السكان المدنيين يتحدى هذا الافتراض الكامن ويتطلب إعادة تقييم معاملته في القانون الدولي الإنساني.[٢]

زائفة عبر الاتصال اللاسلكي على تردد يمكن قطعه بسهولة أثناء حدوث تحركات كبيرة للقوات على الأرض؛ التظاهر بالتواصل مع قوات أو تعزيزات غير موجودة؛ المعالم المتحركة وبناء مطارات وطائرات وهمية؛ وضع بنادق وهمية أو دبابات وهمية؛ وزرع ألغام وهمية؛ إزالة الشارات من الزي الرسمي؛ إلباس رجال وحدة واحدة زي عدة وحدات مختلفة حتى يعطي السجناء والموتى فكرة وجود قوة كبيرة؛ وإعطاء إشارات أرضية كاذبة لتمكين إسقاط الأفراد أو الإمدادات المحمولة جواً في منطقة معادية، أو لحث الطائرات على الهبوط في منطقة معادية.

[١] دليل تالين بشأن القانون الدولى المطبق على الحروب السيبرانية ، اعد من قبل مجموعة من الخبراء الدوليين بدعوة من The NATO Cooperative Cyber Defence Center of Excellence ، ترجمة على محمد كاظم الموسوي ، ٢٠١٧ .

[2] Eian Katz, Liar's War: Protecting Civilians from disinformation during armed conflict , op.cit , P662 .

يري بعض الفقه أن المعلومات المضللة لا تعد من قبيل خدع الحرب المسموح بها لعدة أسباب:

أولاً: تهدف الخدع الحربية إلى تضليل "العدو" أو "الخصم" ويقصد به هنا المقاتلين، فالتعليق التفسيري لعام ١٩٨٧على البروتوكول الإضافي الأول يعرف خدعة الحرب على أنها تتألف "إما من إقناع الخصم بارتكاب خطأ [...] أو إقناعه بالقيام بتصرف غير حكيم" مما يفهم منه أن خدع الحرب كممارسات يجب أن تكون على صلة مباشرة بالعمليات العسكرية ضد قوات العدو[١]. أما تعكير الفضاء المدني للمعلومات بهدف نشر الارتباك والشك بين السكان المدنيين ودون أي صلة مباشرة بالأنشطة القتالية لا يُعتبر حيلة حرب مقبولة، وحملات التضليل الرقمي أثناء النزاعات المسلحة غالبًا ما تكون موجهة في المقام الأول نحو السكان المدنيين.[٢]

ثانيا: اشترط البروتوكول الإضافي الأول في الخدعة الحربية الا تنتهك أي قاعدة من قواعد القانون الدولي الانساني[٣]، وعليه لتصنيف المعلومات المضللة على أنها خدعة مسموح بها بموجب القانون الدولي الإنساني يجب ان تستوفي هذا الشرط، الا ان بعض أشكال المعلومات المضللة التي يتم نشرها أثناء النزاع المسلح قد تشكل في الواقع انتهاكًا للقانون الدولي الانساني.

[1] ICRC Commentary on AP1,9June 2020, para. 1515.
[2] Henning Lahmann, Protecting the global information space in times of armed conflict, International Review of the Red Cross , 102 (915),2020 , p 1236.

[٣] المادة ٢/٣٧ من البروتوكول الإضافي الأول.

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

ثالثا: تختلف السلالات الحديثة من المعلومات المضللة الرقمية من حيث الدرجة والنوع عن أسلافها. حيث تسهل وسائل التواصل الاجتماعي توليد المعلومات المضللة وتداولها على مستويات غير مسبوقة، بحيث يصبح التمييز بين الحقيقة والخيال صعبًا للغاية. ويشار أحيانًا إلى هذه الظاهرة باسم "الوباء المعلوماتى"، حيث أدى التقدم التكنولوجي إلى ظهور افتراءات تبدو واقعية بشكل متزايد. في حين أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر افترضت ذات مرة أن الخدعة الحربية هي "في كثير من الأحيان المسار الوحيد المتاح أمام المقاتل الضعيف، فإنه غالبًا ما يتم استخدام المعلومات المضللة اليوم من قبل مقاتلين وغير مقاتلين على درجة عالية من التطور باستخدام أساليب معقدة. ولهذه الأسباب، لم يعد من المنطقي وصف المعلومات المضللة بأنها "خدعة حرب" دون النظر الى الظروف المحيطة بشكل كامل.[١]

ويري بعض الفقه أن الممارسات العسكرية التي تقترب من الخط الفاصل بين خدع الحرب المسموح بها والغدر غير القانوني هي ممارسات غير سليمة سياسياً وعسكرياً. وتؤدي مثل هذه الممارسات الحدودية إلى إضعاف الحماية التي يسعى القانون الدولي الإنساني.[٢]

[1] Eian Katz, Liar's War: Protecting Civilians from disinformation during armed conflict , op.cit , P 665.
[2] Mike Madden, Of Wolves and Sheep: A Purposive Analysis of Perfidy Prohibitions in International Humanitarian Law, *Journal of Conflict and Security Law*, Volume 17, Issue 3, Winter 2012, PP 462–463, https://doi.org/10.1093/jcsl/krs022 (accessed 11 November 2023).

لذا فإننا نتفق مع الرأي القائل ان الحظر الحالي للغدر بموجب قانون الحرب غير شامل ولا يتناول بشكل كافٍ سيناريوهات الهجوم التي تهدد حسن النية في القتال. إن تعبير الدول عن الغدر باعتباره حظرًا محددًا وضيق الصياغة وليس كمبدأ عام قد أضعف بشكل كبير قدرة هذا الحد الحاسم لقانون الحرب على تنظيم التطورات التقنية الناشئة وغير المتوقعة في النزاعات المسلحة[1].

ولكن يجب القول إن هذا الموقف المتساهل هو نتاج حقبة ماضية حيث كان من الممكن أن يُفترض بأمان أن الممارسات الخادعة تؤدي إلى مكاسب تكتيكية أو سياسية دون التأثير بشكل كبير على حالة غير المقاتلين. إن الاتجاه المعاصر لنشر المعلومات المضللة بطرق تهدد السكان المدنيين يتحدى هذا الافتراض الكامن ويتطلب إعادة تقييم معاملته في القانون الدولي الإنساني.

[1] Sean Watts, Law-of-War Perfidy, SSRN, July 29, 2013, P65. Electronic copy. available at: https://ssrn.com/abstract=2220380 (accessed 11 November 2023).

المطلب الثانى: التضليل الرقمي وحظر التحريض على العنف

تنص المادة الاولي المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م، بالإضافة إلى المادة ١/١ من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧م، على أن الأطراف في النزاع المسلح ملزمة بـ"احترام وضمان احترام" قواعد القانون الدولي الإنساني "في جميع الظروف". ومن المقبول به على نطاق واسع أن المادة الاولي المشتركة تشمل حظر التحريض على انتهاكات القانون الدولي الإنساني[١]. ووفقًا لتعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن السبب وراء هذا الالتزام السلبي هو أنه "سيكون من المتناقض أن تلزم المادة الاولى المشتركة الأطراف المتعاقدة باحترام وضمان احترام القانون الدولي الانساني من قبل قواتها المسلحة مع السماح لها بالمساهمة في انتهاكات من قبل أطراف أخرى في النزاع".[٢]

[١] انظر: جون- مارى هنكرتس، لويز دوزوالد – بك ، القانون الدولي الإنساني العرفي ، القاعدة ١٤٤ ، المجلد الثاني، الفصل ٤١ ، القسم أ ، ص ٤٤٥-٤٤٨ .

[2] ICRC, Convention (I) for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field. Geneva, 12 August 1949. Commentary of 2016. Article 1: Respect for the Convention, available at: ICRC, Convention (I) for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field. Geneva, 12 August 1949. Commentary of 2016. Article 1: Respect for the Convention, para 151, available at: https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/Comment.xsp?action=openDocument&documentId=72239588AFA66200C1257F7D00367DBD (accessed 7 November 2023).

يعني ذلك أن الدولة ستنتهك هذه القاعدة في حالة النزاع المسلح إذا قامت بنشر معلومات تحرّض المقاتلين أو المدنيين على مهاجمة وإيذاء المدنيين الآخرين، على سبيل المثال في حالة العنف العرقي في إطار الحرب الأهلية. وعلى الرغم من أن بعض كتيبات قانون الحرب للقوات المسلحة، مثل دليل القانون الألماني للنزاع المسلح، يستخدمون مصطلح "التحريض"، إلا أنه لا يجوز أن يكون هناك فرق كبير بين التشجيع الصريح والضمني لانتهاك القانون الدولي الإنساني. وبالتالي، يُمكن القول بأن التحريض يمكن أن يتم من خلال نشر معلومات زائفة محفزة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ولإيضاح الدور التحريضي الذى يمكن أن يلعبه التضليل الرقمى في النزاعات المسلحة نسوق المثال التالي :

لنفترض أن الدولة "أ" تدور فيها حرب أهلية طويلة الأمد تستند لأسس عرفية. يبدأ الجيش، الذي يتكون أساسًا من أفراد ينتمون إلى مجموعة الأغلبية العرقية، في استخدام إحدى منصات التواصل الاجتماعي، التي تعمل كوسيلة مهيمنة للاتصال والمعلومات في الدولة "أ"، لنشر معلومات مضللة مهينة للإنسانية حول إحدى مجموعات الأقليات العرقية التي تعتبر الحكومة أنها ليست جزءًا من "الشعب الشرعي للدولة أ". وكنتيجة جزئية على الأقل لحملة التضليل المستمرة، تتزايد بشكل كبير المواقف العدائية الصريحة تجاه الأقلية بين الأغلبية السكانية. بعد أن عانى الجيش من بعض النكسات في عملياته القتالية ضد مختلف الجماعات المتمردة، بدأ في نشر

شائعات كاذبة حول قيام بعض أفراد الأقلية باغتصاب امرأة تنتمي إلى الأغلبية العرقية. هذه المعلومات الكاذبة، التي تنتشر بسرعة وعلى نطاق واسع عبر المنصة، تؤدي إلى أعمال عنف شديدة ضد الأقلية من قبل أفراد مدنيين من الأغلبية السكانية.[١]

والواقع ان هناك أسباب وجيهة للاستنتاج بأن هذه الأنواع من التضليل المحفز للعنف في حالة النزاع المسلح ستشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني، وتعد ميانمار المثال الصارخ على العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي وارتكاب الفظائع. حيث تم تضخيم اللغة اللاإنسانية والتحريض الصريح على القتل الجماعي عبر فيسبوك وتويتر، مما ساهم في استهداف أقلية الروهينجا المسلمة على نطاق واسع. لذلك اصدر موقع فيسبوك تقريراً يتعلق بمقتل الروهينجا، وخلص إلى أن "فيسبوك أصبح وسيلة لأولئك الذين يسعون إلى نشر الكراهية والتسبب في الأذى".

فقد تم تحويل الشبكة الاجتماعية فيسبوك الى أداة للتطهير العرقي، من خلال قيام أفراد من جيش ميانمار بقيادة حملة منظمة على فيسبوك استهدفت أقلية الروهينجا ذات الأغلبية المسلمة في البلاد. فأنشأ مئات الافراد العسكريين حسابات مزيفة على الفيسبوك مخبأة وراء أسماء وهمية، حيث انشأوا حسابات متصيدين وصفحات اخبار ومشاهير ثم اغرقوها بالتعليقات والمشاركات التحريضية المخصصة لذروة المشاهدات مستغلين الانتشار الواسع لاستخدام الفيسبوك في ميانمار، ونقص

[1] Henning Lahmann, Protecting the global information space in times of armed conflict, op.cit, p 1232.

الوعي لدى العديد من مستخدمي الإنترنت في البلاد البالغ عددهم ١٨ مليونًا والذين يخلطون بين مواقع التواصل الاجتماعي في وادي السيليكون والإنترنت. وتلقي جماعات حقوق الإنسان باللوم على الدعاية المناهضة للروهينجا في التحريض على جرائم القتل والاغتصاب وأكبر هجرة بشرية قسرية في التاريخ الحديث.[١]

ومن الأمثلة أيضا على ان المعلومات المضللة التحريضية التي يتم الترويج لها على وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تتحول بسرعة إلى أعمال عنف، الدور الذى لعبه خطاب الكراهية والتحريض على مواقع التواصل الاجتماعي في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث أدى إلى تأجيج دورات الفظائع بين المسيحيين والمسلمين في السنوات الأخيرة. وفي الهند، أدت وسائل التواصل الاجتماعي إلى تنشيط القومية الهندوسية العدوانية والإقصائية، حيث أدت الشائعات وخطاب الكراهية المنتشرة على تطبيق واتساب إلى عدد من هجمات الغوغاء على المسلمين. وفي سريلانكا، بالمثل، أثارت الشائعات على وسائل التواصل الاجتماعي هجمات مناهضة للمسلمين، والتي عادت لتشتعل في أعقاب تفجيرات كنيسة وفنادق عيد الفصح التي نفذها تنظيم داعش في أبريل ٢٠١٩.[٢]

[1] Paul Mozur , A Genocide Incited on Facebook, With Posts From Myanmar's Military, International New York Times, 20 Oct. 2018, p. NA.
[2] Ceasefire (center for civilian rights), Peoples under Threat 2019 : The role of social media in exacerbating violence, 4 June . Available at; https://reliefweb.int/report/world/peoples-under-threat-2019-role-social-media-exacerbating-violence (accessed 25 November 2023)

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

التحريض في سياق القانون الجنائي الدولي هو فعل خطابي يحث الجمهور المستهدف عقليًا على التصرف بطريقة ضارة – وهو ما يشبه التضليل بهذا المعنى – وفقًا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا (ICTY) والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR) يجب أن تكون هناك "علاقة سببية بين التحريض والفعل الإجرامي"[١]؛ وهذا يعني أن التحريض يجب أن يكون قد "ساهم بشكل مباشر وجوهري" في ارتكاب الشخص الآخر للجريمة الموضوعية.[٢] أو يجب أن يكون على الأقل "عاملاً مساهماً واضحاً".[٣] ومع ذلك، ليس من الضروري إثبات أن الجريمة لم تكن لتحدث دون تورط المتهم، أي أن الادعاء العام ليس بحاجة لإثبات أن الجريمة لم تكن ستحدث لولا تصرفات المتهم، ويجب أن يكون المحرض على علم بالاحتمال الكبير بأن يكون ارتكاب جريمة نتيجة محتملة لأفعاله"[٤].

فالتحريض هو خلق جو من العنف والكراهية، يؤدي إلى تصميم من وجه اليه على ارتكاب الجريمة التي يسعى المحرض إلى تحقيقها، وانتشار شبكة الإنترنت في

[1] Prosecutor v. Bagilishema, Case No. ICTR-95-1A-T, Judgement (Trial Chamber), 7 June 2001, para. 30.
[2] Prosecutor v. Ndindabahizi, Case No. ICTR-2001-71-I, Judgement and Sentence (Trial Chamber), 15 July 2004, para. 456.
[3] Prosecutor v. Kvoc̆ka et al., Case No. IT-98-30/1-T, Judgement (Trial Chamber), 2 November 2001, para. 252.
[4] Prosecutor v. Naletilic´ and Martinovic´, Case No. IT-98-34-T, Judgement (Trial Chamber), 31 March 2003, para. 600

كل مكان والفرص التي توفرها لنشر الرسائل التحريضية قد أدى إلى تفاقم هذا الخطر إلى حد كبير.[١]

كما تنص المادة ٣/٢٥/هـ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على ان " وفقاً لهذا النظام الأساسي" يسأل الشخص جنائياً ويكون عرضة للعقاب عن أية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة في حال قيام هذا الشخص بما يلي: هـ) التحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية " ويلاحظ هنا أن نظام روما الأساسي عاقب على التحريض المباشر والعلني كجريمة مستقلة، وهو ما يختلف عن التحريض كأحد صور الاشتراك والذي نصت عليه المادة ٣/٢٥/ج والذى يشترط لإيقاع العقاب عليه ان تقع الجريمة محل التحريض.

والتحريض هو شكل من أشكال الإجرام غالباً ما سيتم ارتكابه عن طريق نشر معلومات مضللة تبعث على الكراهية حول مجموعة مستهدفة.[٢]

وقد أكد مجلس حقوق الانسان ان التضليل الرقمى يعد تحريض وذلك في تقريره حول ميانمار حيث أشار الى ان " لا شك أن خطاب الكراهية ضد المسلمين بشكل عام، والروهينجا بشكل خاص، منتشر بشكل كبير في ميانمار. ويشمل ذلك الدعوة المحظورة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على

[1] Wibke Kristin Timmermann, Incitement in international criminal law, International Review of the Red Cross , Volume 88 Number 864 December 2006, P852 .

[2] Henning Lahmann, Protecting the global information space in times of armed conflict, op.cit, p 1244.

التمييز أو العداوة أو العنف. وقد شهدت البعثة قدرًا هائلاً من خطاب الكراهية عبر جميع أنواع المنصات، بما في ذلك وسائل الإعلام المطبوعة والبث الإذاعي والنشرات والأقراص المضغوطة وأقراص الفيديو الرقمية والأغاني وصفحات الويب وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي. على سبيل المثال، واجهت البعثة أكثر من ١٥٠ حسابًا عامًا على الإنترنت وصفحات ومجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي تنشر بانتظام رسائل تصل إلى حد خطاب الكراهية ضد المسلمين بشكل عام أو الروهينجا بشكل خاص. ونظراً لهيمنة فيسبوك في ميانمار، أولت البعثة اهتماماً خاصاً لعدد من حسابات فيسبوك التي يبدو أنها مؤثرة بشكل خاص بالنظر إلى عدد المتابعين (جميعهم أكثر من ١٠ ٠٠٠، ولكن بعضهم يزيد عن مليون)، والمستويات العالية من تفاعل المتابعين مع الشبكة. المشاركات (التعليق والمشاركة)، وتكرار المشاركات الجديدة (غالبًا يوميًا، إن لم يكن كل ساعة). بالإضافة إلى هذه الروايات، يستمد هذا الفصل أيضًا من حالات خطاب الكراهية التي تمت مواجهتها بشكل عشوائي"[1]

كما تضمن بيان أكسفورد الرابع بشأن حماية القانون الدولي في الفضاء السيبراني: تنظيم عمليات وأنشطة المعلومات في البند ٩ النص على ان " القيام بعمليات أو أنشطة إعلامية سوف يرقى إلى مستوى الجرائم الدولية، مثل الإبادة الجماعية، بما في

[1] UN Human Rights Council, Report on the Detailed Findings of the Independent International Fact-finding Mission on Myanmar, UN Doc A/HRC/39/CRP.2, 17 September 2018, Para 1310,p323.

ذلك التحريض المباشر والعلني عليها، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، عندما تتحقق أركان تلك الجرائم " [١].

الا ان العقبة التي ستحول دون فعالية اعتبار نشر المعلومات المضللة اثناء النزاعات المسلحة تحريض انه من الصعب الربط بين المعلومات المضللة والجرائم المرتكبة، لذا يري بعض الفقه[٢]– اتفق معه – ان نشر المعلومات المضللة يمكن اعتباره من قبيل تشجيع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، فحظر تشجيع انتهاكات القانون الدولي الإنساني أوسع بكثير من تجريم الأمر بارتكاب جرائم الحرب أو التحريض عليها، وذلك لعدة أسباب :

[١] عمليات أكسفورد بشأن حماية القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني هي مبادرة من معهد أكسفورد للأخلاق والقانون والنزاع المسلح (ELAC) في كلية بلافاتنيك للحكومة والتي تم إطلاقها في مايو ٢٠٢٠ بالشراكة مع Microsoft. هي عبارة عن جهد تعاوني بين خبراء قانونيين دوليين من جميع أنحاء العالم يهدف إلى تحديد وتوضيح قواعد القانون الدولي المطبقة على العمليات السيبرانية عبر مجموعة متنوعة من السياقات، وقد اسفرت عن خمسة بيانات منها بيان أكسفورد الرابع بشأن حماية القانون الدولي في الفضاء السيبراني: تنظيم عمليات وأنشطة المعلومات الذى وقع عليه اكثر من ١٠٠ من المحامين الدوليين البارزين، متاح على الرابط:
https://opiniojuris.org/2021/06/02/the-oxford-statement-on-international-law-protections-in-cyberspace-the-regulation-of-information-operations-and-activities/ (accessed 10 November 2023)

[2] Tilman Rodenhäuser, The Legal Boundaries of (Digital) information or Psychological Operations Under International Humanitarian Law, 100 INT'L L. STUD. 541 (2023), pp 553-554.

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

أولاً: في حين أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يجرم الأفعال التي تأمر بارتكاب جرائم حرب أو تحرض عليها أو تحث عليها [١]– فإن الحظر هنا يقتصر على عدد محدود فقط من انتهاكات القانون الدولى الانساني – في حين حظر التشجيع على انتهاكات القانون الدولي الإنساني يشمل كل قواعده.

ثانيًا: في حين أنه بموجب القانون الجنائي الدولي، لا يمكن مقاضاة الأمر بارتكاب جرائم حرب أو التحريض عليها أو التحريض عليها إلا إذا حدثت هذه الجريمة بالفعل أو تمت محاولة ارتكابها، فإن القانون الدولي الإنساني يحظر فعل التشجيع ولا يشترط أن يؤدي هذا التشجيع إلى ان يؤدى الى ارتكاب جرائم يحظرها القانون الدولي الجنائي.

ثالثًا: تختلف العمليات المحظورة باعتبارها تشجيعًا على انتهاك القانون الدولي الإنساني عن السلوك الذي يمكن وصفه بأنه التماس أو تحريض على ارتكاب جرائم حرب. يُفهم تشجيع شخص ما بشكل عام على أنه "تقديم الدعم" أو "المساعدة أو تحفيز" السلوك المرغوب.

استخدمت محكمة العدل الدولية كلمة "التشجيع" بالتبادل مع كلمة "التحريض" على انتهاك القانون الإنساني الدولي في "الظروف التي يكون من المتوقع فيها ارتكاب مثل هذا الانتهاك".[٢] وعلى النقيض من ذلك، فإن مفهوم التحريض على ارتكاب

---

[١] المادة ٢٥/٣/ب ، المادة ٢٥/٣/ج من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

[2] Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicar. v. U.S.), Judgment, 1986 I.C.J.

جريمة الحرب في القانون الدولي الجنائي ينصرف الى أو حث شخص آخر على ارتكاب جريمة ، بمعنى أنه يشير إلى شكل من أشكال السلوك الذي يمارس من خلاله الشخص تأثيرًا نفسيًا على شخص آخر نتيجة لذلك، لقد قضت السوابق القضائية باستمرار أنه لكي يرقى فعل التحريض أو أو الإغراء إلى مستوى جريمة دولية، يجب أن يكون لهذا الفعل أثر مباشر أو سببي على ارتكاب الجريمة أو أن يكون قد أدى إلى ارتكاب الجريمة. أو ساهم مساهمة كبيرة في سلوك مرتكب الجريمة أو كان له تأثير كبير عليه[1]

ونتيجة لذلك، في حين أن التشجيع على انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق التشكيل أو العمليات النفسية، قد يرقى إلى مستوى التحريض على جرائم الحرب أو التحريض عليها، فإن التشجيع على انتهاكات القانون الدولي الإنساني محظور في الظروف التي تكون فيها هذه الانتهاكات محتملة أو متوقعة. حتى لو لم يمكن إثبات أن التشجيع له تأثير مباشر على الشخص الذي يرتكب انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

[1] See, e.g., Prosecutor v. Semanza, Case No. ITCR-97-20-T, Judgment, para 379 (May 15, 2003); Prosecutor v. Ngirabatware, Case No. ICTR-99-54, Judgment, para 1291 (Dec. 20, 2012).cited at ; Tilman Rodenhäuse, The Legal Boundaries of (Digital) information or Psychological Operations Under International Humanitarian Law, op.cit, p554.

المطلب الثالث : التضليل الرقمى والدعاية الحربية :

يتم تعريف الدعاية في قاموس ويبستر على أنها "معلومات أو أفكار أو آراء أو صور، غالبًا ما تقدم جزءًا واحدًا فقط من الحجة، والتي يتم بثها أو نشرها أو نشرها بطريقة أخرى بهدف التأثير على رأي الناس".

الدعاية هي أداة تُستخدم بكثافة في زمن الحرب بشكل خاص، غالبًا للتفاخر بانتصارات الجانب أو للمبالغة في خسائر الأعداء والإخفاقات الأخرى، لرسم صورة جيدة عن الذات قدر الإمكان. وفي زمن الحرب، تكون فعالة بشكل خاص، إذا نجحت، لأن الدعاية يمكن أن تضعف أو ترفع معنويات الجنود والمواطنين على حد سواء، الأمر الذي يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على نتائج الأعمال العدائية، ويمكن أن تساعد أيضًا في خلق عقلية "نحن أو هم"، مما يعني أن أي شيء أقل من النصر على العدو سيؤدي إلى كارثة، وهو الأمر الذي من المرجح أن يعزز دعم الحرب.

تحظر المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية صراحة أي دعاية للحرب، أو أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف.

وفي عصرنا الحالي يقوم كل من طرفي النزاع بتسخير وسائل التواصل الاجتماعي للدعاية الحربية، ويحاول كلا الطرفين الترويج لانتصاره على الخصم،

حتى انه يمكن القول أن من ينتصر على الجبهة الرقمية هو المنتصر على ارض الواقع.

في العديد من النزاعات، يقوم كل طرف باستخدام الأخبار المضللة الرقمية لحشد الدعم بين صفوف السكان الذين ينتمون لمعسكره، أو لزعزعة معنويات وقدرات العدو أو لتقويض عملية السلام، وفي بعض الحالات، يشارك المدنيون والجهات الفاعلة غير الحكومية وحتى الحكومات الأخرى في تأجيج حرب المعلومات؛ ففي أوكرانيا، نشر مواطنون عاديون على وسائل التواصل الاجتماعي، مقاطع فيديو يصعب التحقق من صحة زعمها، تظهر جنوداً من الروس الذين وقعوا أسرى في أيدي الأوكرانيين. كما قام قراصنة متطوعون بمهاجمة مواقع حكومية ووسائل إعلام حكومية روسية في محاولة لإلحاق الضرر بآلة الدعاية في البلاد. وتقول باومهوفر إن اللافت للنظر أن الولايات المتحدة نشرت بعض معلوماتها الاستخباراتية لتقويض بعض السرديات التي أدلت بها روسيا قبل الغزو، ساهمت هذه المنصات في تأجيج الصراعات، بشكل لا يدحض الشك، بسبب طريقة إنشائها، وتضيف: " هناك ميْل إلى مكافأة السلوك المشين ومشاعر الغضب لدى المشتركين فيها، لأن هذا الأمر يحقق الحصول على قدر أكبر من الزخم والانجذاب نحو هذه المنصات".[١]

[١] جيرالدين وونغ ساك هوى، كيف يُمكن مُواجهة الأخبار المضلِّلة والحرب الدعائية في مناطق القتال، swissinfo.chl ، ٢٣ مارس ٢٠٢٢.

٣- تحديات التضليل الرقمى للقانون الدولي الإنساني

يثور التساؤل حول ما إذا كان يُسمح بإنتاج ونشر الدعاية من قبل الحكومات ووسائل الإعلام التابعة للدولة، وعلى وجه التحديد هل يُسمح بنشر ما يسمى بـ "الأخبار المزيفة" لصالح أحد أطراف النزاع؟ هل يُسمح بجميع أنواع الدعاية، أم أن هناك أشكالًا من الدعاية تنتهك القانون الدولي الإنساني؟

عندما قصف حلف شمال الأطلسي محطة إذاعة وتلفزيون صربيا في بلجراد برروا ذلك علنًا برغبة الحلف في تحييد أداة من أدوات الدعاية، ووفقا لتقرير اللجنة التي شكلتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا لا تمثل إحدى وسائل الاعلام "هدفًا مشروعًا" لمجرد أنها تبث دعاية، بالرغم من أن هذا النشاط يمثل دعمًا لجهود الحرب[١]. أضف الى ذلك ان التقرير يؤكد أن معنويات السكان لا يمكن على هذا النحو[٢]، أن تمثل " هدفًا عسكريًا مشروعًا"، يدعم ذلك ما اعلنته منظمة العفو الدولية من أنها " تعترف أن بث الاضطراب في الدعاية الرسمية يمكن أن يساعد على تقويض معنويات السكان والقوات المسلحة، ولكنها ترى أن اتخاذ ذلك مبرراً للهجوم على الاعيان المدنية يؤدى الى توسيع مفهوم " المساهمة الفعالة في العمل العسكري"

[1] Final Report to the Prosecutor by the Committee Established to Review the NATO Bombing Campaign Against the Federal Republic of Yugoslavia, (henceforth Final Report NATO bombing) ICTY, 13 June 2000. paras. 47,55,74 et 76. Available at: https://www.icty.org/en/press/final-report-prosecutor-committee-established-review-nato-bombing-campaign-against-federal (accessed 3 December 2023)

[2] Ibid., paras. 55 et 76

و" ميزة عسكرية أكيدة" (م٥٢/٢ من البروتوكول الإضافي الأول) بما يتعدى حدود المقبول"[١] .

لكن هل يُسمح بجميع أنواع الدعاية، وهل هناك أشكال من الدعاية التي حتى لو بثها المدنيون ستجعلهم يفقدون وضعهم المحمي؟ الجواب هو نعم، ليست كل الدعاية مسموحة بموجب القانون الدولي الإنساني. لا يحظر القانون الدولي الإنساني الدعاية التي تقوم بها الدول أو الجهات الفاعلة الأخرى في نزاع مسلح في حد ذاتها، ولكن هناك بعض الاستثناءات حيث يمكن أن يحظر القانون الدولي الإنساني طبيعة الدعاية. فالدعاية التي تحرض على اقتراف انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، أو أعمال إبادة جماعية، أو أعمال عنف، ممنوعة، ومن ثم يفقد هنا الإعلامي الحماية

الا انه يعد من ابرز التحديات التي يثيرها التضليل الرقمى في مواجهة القانون الدولى الإنساني هى صعوبة التعرف على مصدر المعلومات المضللة، فقواعد القانون الدولي الإنساني موجهة في المقام الأول إلى أطراف النزاعات المسلحة، والتي يمكن أن تكون دولًا وأطرافًا من غير الدول. ولكن، في كثير من الأحيان، تحديد مصدر المعلومات المضللة أمر صعب، عندما تحدث في العالم الرقمي، مما يعطى لمصدرها الثقة لنشر المعلومات التحريضية بشكل علني، حتى لو قيل أن هذه المعلومات ترقى إلى مستوى خطاب الكراهية المحظور.

[1] (note 52), p. 40

كذلك إذا كان أحد الاطراف يهدف إلى استخدام المعلومات أو العمليات النفسية لتضليل الهدف أو التأثير عليه أو تضليله، فقد يتم أيضًا تصميم العملية بطريقة لإخفاء المصدر. على سبيل المثال، عند فحص المعلومات المضللة الفرنسية والروسية المزعومة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وليبيا، وجد فيسبوك – أحد المنصات التي انتشرت عليها المعلومات المضللة – أن "الأشخاص الذين يقفون وراء هذا النشاط استخدموا حسابات مزيفة للتظاهر بأنهم مواطنون محليون في البلدان التي استهدفوها.[1] وفي حين أن هذا سيجعل من الصعب نسب مثل هذه العمليات إلى مصدرها الأصلي، إلا أن نسبها قد لا يكون مستحيلاً. وفيما يتعلق بالعمليات الفرنسية والروسية المزعومة، ذكر فيسبوك: "على الرغم من أن الأشخاص الذين يقفون وراء هذا النشاط حاولوا إخفاء هوياتهم وتنسيقاتهم، فقد وجد تحقيقنا روابط لأفراد مرتبطين بالنشاط السابق لوكالة أبحاث الإنترنت (IRA)". والعمليات السابقة التي نسبناها إلى كيانات مرتبطة بالممول الروسي يفغيني بريجوزين" بالإضافة إلى "أفراد مرتبطين بالجيش الفرنسي".

ونري أنه حتى إذا كان مصدر التضليل الرقمى أفرادًا عاديين، أي أشخاصًا ليسوا أعضاء في القوات المسلحة التابعة للدولة، أو في الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، أو لأي طرف آخر في النزاع المسلح فإن تصرفهم يعد محظور،

[1] Graphika & the Stanford Internet Observatory, More-Troll Kombat: French and Russian Influence Operations Go Head to Head Targeting Audiences in Africa (2020), Available at: graphika_stanford_report_more_troll_kombat.pdf (accessed 16 December 2023)

فالأشخاص العاديين ملزمين بشكل مباشر بكل أو (على الأقل ببعض) قواعد القانون الدولي الإنساني ويمكن مقاضاتهم بسبب انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترقى إلى مستوى جريمة حرب، فقد اعتبر هيرش لوترباخت ان "المبدأ الذي يكتسب اعترافًا عامًا هو أن قانون الحرب ملزم ليس فقط للدول ولكن أيضًا للأفراد، أي لأعضاء القوات المسلحة والمدنيين على حد سواء"،[١] وهو ما أيده فقهاء اخرين[٢] ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر[٣]، علاوة على ذلك، اعتبرت المحاكم الجنائية الدولية الأفراد مسؤولين عن جرائم الحرب بغض النظر عن حول ما إذا كان لديهم "صلة محددة مع أحد اطراف النزاع. وبالتالي، يمكن تحميل الأفراد المسؤولية عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني التي يتم تجريمها باعتبارها جرائم حرب. وبالتالي يمكن

[1] Hersch Lauterpacht, The Problem of the Revision of the Law of War, 29 BRITISH YEAR BOOK OF INTERNATIONAL LAW 360, 381–82 (1952) cited at; Tilman Rodenhäuser, The Legal Boundaries of (Digital) information or Psychological Operations Under International Humanitarian Law, op.cit, p550.

[2] See, e.g., Jan K. Kleffner, Scope of Application of International Humanitarian Law, in THE HANDBOOK OF INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW (Dieter Fleck ed., 3d ed. 2013)) cited at; Tilman Rodenhäuser, The Legal Boundaries of (Digital) information or Psychological Operations Under International Humanitarian Law, op.cit, p551.

[٣] تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر على اتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، الفقرة ٣٤ (طبعة جان بيكتيه، ١٩٦٠) ؛ تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر على البروتوكولين الاضافيين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المؤرخين ٨ يونيو ، الفقرة ٤٤٤٤ (إيف ساندوز، كريستوف سوينارسكي وبرونو زيمرمان، ١٩٨٧) ، تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام ٢٠١٦ على اتفاقية جنيف الأولى: الاتفاقية (الأولى) لتحسين حال جرحى ومرضى القوات المسلحة في الميدان، الفقرة ٢٧٧٩ (٢٠١٦) .

محاكمتهم بسبب معلومات مضللة تأمر بارتكاب جرائم حرب أو تطلب أو تحث على ارتكابها، بما في ذلك من خلال الوسائل الرقمية.[١]

أما إذا إذا صدرت المعلومات المضللة من قبل جهات فاعلة من غير الدول ولا يمكن إسنادها إلى طرف في نزاع مسلح، فإن الدول، مع ذلك، ملزمة باتخاذ تدابير معقولة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني. وهذا يعني أن كل دولة عليها "واجب عام في بذل العناية الواجبة لمنع وقمع انتهاكات الاتفاقيات من جانب الأشخاص العاديين الذين تمارس عليهم الدولة سلطتهم." وينبغي تفسير هذا الالتزام الإيجابي على أنه يتطلب من الدولة اتخاذ إجراءات فعالة وممكنة تدابير لمنع أو وقف، على سبيل المثال، المعلومات المضللة أو خطاب الكراهية من قبل جهات خاصة داخل أراضيها والتي تشجع أو تحرض على انتهاكات القانون الدولي الإنساني – وهو واجب قد يكون مستمدًا أيضًا من القانون الدولي لحقوق الإنسان.[٢]

[١] المادة ٣/٢٥/ب من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المؤرخ ١٧ يوليو ١٩٩٨.

[٢] المادة الثانية من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المؤرخ ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، ودخل حير النفاذ في ٢٣ مارس ١٩٧٦ .

الخاتمة:

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي قوة لا يستهان بها في النزاعات المسلحة، خاصة إذا استخدمت هذه المنصات في نشر المعلومات المضللة، وهو ما يعرف بالتضليل الرقمي، مما يؤثر بجلاء على احترام وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، ومن هنا وللتوصل لإجابة على مشكلة البحث، حاولنا الإحاطة بالمفاهيم الأساسية من خلال تخصيص المبحث الأول لتحديد الاطار المفاهيمي للتضليل الرقمي اثناء النزاعات المسلحة، وتناولنا في المبحث الثاني تداعيات التضليل الرقمي على تطبيق واحترام القانون الدولي الإنساني، والتي تتمثل في مساهمة التضليل الرقمي في تفاقم انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ودوره في تبرير هذه الانتهاكات والتغطية عليها، وفي ضوء هذه الاثار كان لا بد من فحص موقف القانون الدولي الإنساني من التضليل الرقمي، وهل يوجد في قواعد القانون الدولي الإنساني بصورتها الحالية ما يمكنه مواجهة التضليل الرقمي، وانتهينا من خلال ذلك لعدد من النتائج والتوصيات :

النتائج:

١- العالم الافتراضي وإن كان هو عالم الوهم، إلا أنه يحرك العالم الحقيقي نحو الاقتتال، يزيف الحقائق ويظهر الانتهاكات دفاع شرعي ويظهر الدفاع الشرعي وحق تقرير المصير إرهاب، أصبح كل طرف من اطراف النزاع يفرض اجندته ويدعم مشروعية موقفه في انتهاك القانون الدولي الإنساني بل ويغطى على الانتهاكات من

خلال معلومات مضللة يبثها عبر منصات التواصل الاجتماعي، أصبح التلاعب بالحقائق عبر الإنترنت تسويغاً لانتهاكات القانون الدولي الإنساني، أصبح التمييز بين الحقيقة والخيال ما بين الحق والباطل ما بين الصادق والكاذب من رابع المستحيلات.

٢- استخدام منصات التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات المضللة أثناء النزاعات المسلحة واسع الانتشار واخذ في الازدياد.

٤- تعد منصات التواصل الاجتماعي منصات لنشر سلاح المعلومات المضللة تستخدمه الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وتوجهه لزرع البلبلة وتغذية الكراهية والحض على العنف وتسميم بيئة المعلومات.

٥- يشكل التضليل عبر منصات التواصل الاجتماعي أثناء النزاعات المسلحة تحديًا كبيراً في مواجهة القانون الدولي الإنساني، لما له من تداعيات على تطبيق واحترام قواعده مما يتطلب التصدي لهذا التحدي عبر جهود متعددة الأوجه، بما في ذلك التعليم الرقمي والتحقق من الحقائق والتنظيم الفعال لمواقع التواصل الاجتماعي.

٦- الإطار القانوني الحالي للقانون الدولي الإنساني غير مجهز للرد بشكل مناسب على الأبعاد التي يضيفها التضليل الرقمي إلى المعادلة، فلا تحوي قواعده موقف حاسم من المعلومات المضللة أثناء النزاعات المسلحة، رغم تداعياتها على احترامه وتطبيقه.

٧- تتناول الأطر القانونية لقوانين النزاعات المسلحة أنشطة الاتصالات والمعلومات بشكل ضعيف وغير منهجي. وهذا في المقام الأول نتيجة لتركيز القانون الدولي الإنساني التقليدي على الآثار المادية للنزاعات المسلح.

٨- الموقف المتساهل للقانون الدولي الإنساني تجاه خدع الحرب هو نتاج حقبة ماضية ولم يعد يتماشى مع المظاهر الحديثة للمعلومات المضللة حيث كان من الممكن في الماضي أن يُفترض بأمان أن الممارسات الخادعة تؤدي إلى مكاسب تكتيكية أو سياسية دون التأثير بشكل كبير على حالة غير المقاتلين.

٩- تشكل المعلومات المضللة في النزاعات المسلحة عدة أشكال من الضرر للمدنيين: التعرض للعنف الانتقامي، وتشويه المعلومات الحيوية لتأمين الاحتياجات الإنسانية، إن خطورة هذه الأضرار، إلى جانب الطبيعة الحديثة للمعلومات المضللة في زمن الحرب، لا تتماشى مع التصنيف التقليدي للمعلومات المضللة في القانون الدولي الإنساني باعتبارها خدعة مسموحة للحرب.

١٠- وسائل الحماية التي يمكن أن يوفرها القانون الدولى الإنساني للحد من عمليات التضليل أثناء النزاعات المسلحة تشوبها ثغرات وغموض يقوض قوة هذا الإطار القانوني وقدرته على مواجهة التضليل الرقمى وما يفرضه من تحديات، فقد كشف التضليل الرقمي عن ثغرات قانونية في منظومة الحماية الإنسانية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني.

التوصيات:

١- إدراج التزييف العميق للمعلومات، وهو التلاعب بالصور ومقاطع الفيديو بحيث تبدو مقنعة بشكل ملحوظ، تحت مفاهيم "الهجوم" أو "أعمال العنف" أو التهديد بها، ويمكن أن تتمثل الخطوات الأولى في مكافحة التزييف العميق في تركيب آليات وقائية، مثل العلامات المائية الرقمية، وإدراج مفهوم التزييف العميق في الكتيبات الدولية المستقبلية لتسهيل الحوار بين الدول.

٢- بدء النقاش حول تطوير القانون الدولي الإنساني بمده بقواعد تكفل الحماية من التضليل الرقمي لما يساهم به من تفاقم لانتهاكات القانون الدولي الإنساني سواء من خلال تقويض الحماية التي يمنحها هذا القانون لبعض الفئات أو التغطية على الانتهاكات وتبريرها والمساهمة في غض طرف المجتمع الدولي عنها وعدم العقاب على ارتكابها مما يقوض الردع.

٣- ينبغي على المجتمع الدولي وضع عقوبات رادعة للتضليل الذي يتسبب في التغطية على الانتهاكات؛ بل ودعمها مما يؤدى لتفاقمها، وتطبيق هذه العقوبات على المتسببين في التضليل الرقمي والانتهاكات الإنسانية .

٤- ينبغي على المجتمع الدولي إعادة تقييم معاملة خدع الحرب في القانون الدولي الإنساني ووضع ضوابط للحدود المسموح بها منها.

٥- تنظيم الفضاء الرقمي ومكافحة المعلومات المضللة من خلال بناء القدرة المجتمعية على مواجهة التضليل الرقمى بتوعية افراد المجتمع أخطار التضليل الرقمي وكيفية التحقق من المعلومات، وتعزيز الثقافة الرقمية بتعليم الأفراد كيفية التعامل مع التضليل الرقمي وتحديد الأخبار الزائفة.

٦- يتعين على الشركات المسؤولة عن منصات التواصل الاجتماعي تشديد الرقابة على المحتوى المنشور عبر هذه المنصات لضمان عدم بث منصاتها رسائل الكراهية والعنف، وتكثيف الإجراءات بشكل عاجل لمحاربة هذه الظاهرة؛ وإلا فإنها تخاطر بالمساهمة في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني.

٧- استخدام الذكاء الاصطناعي في مراقبة منصات التواصل الاجتماعي لتتبع الدعوات إلى العنف وخطاب الكراهية الذي قد يؤدي إلى انتهاكات.

المراجع:

المراجع العربية:

- امينة خيرى، التزييف عميق والتضليل شديد في عصر التمكين الرقمى، اندبندنت عربية، ١٥ يوليو ٢٠٢٢.

- جون مارى هنكرتس، لويز دوزوالد بك ، القانون الدولي الإنساني العرفي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المجلد ١ ، ٢٠٠٧.

- جيرالدين وونغ ساك هوى، كيف يُمكن مُواجهة الأخبار المضلِّلة والحرب الدعائية في مناطق القتال، swissinfo.chl ، ٢٣ مارس ٢٠٢٢.

- حسين دبى الزويني، الحرب الإعلامية بين تكنيكات تشظي الوعى وسيكولوجية إعادة تشكيله، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٥.

- دليل تالين بشأن القانون الدولى المطبق على الحروب السيبرانية ، اعد من قبل مجموعة من الخبراء الدوليين بدعوة من The NATO Cooperative Cyber Defence Center of Excellence ، ترجمة على محمد كاظم الموسوي ، ٢٠١٧ .

- لعطب بختة، مبادئ وأحكام سير العمليات العسكرية من منظور القانون الدولي الإنساني، مجلة الدراسات الحقوقية، الجزائر، ع ٨، ٢٠١٧.

- محرر الإنساني، بين تسليح المعلومات وأنسنتها: التقنيات الرقمية سلاح ذو حدين، مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٧٠، ٢٨ فبراير ٢٠٢٣م.

– محمد على صالح ، عندما تتحول وسائل التواصل الاجتماعي إلى منصات تضليل إعلامي : انتقادات لـ«فيسبوك» و«تويتر» بعد كشف حسابات روسية ترويجية، الشرق الأوسط، ٢ أكتوبر ٢٠١٩ .

– مهند عبد الحميد، عندما تتغلب غطرسة القوة على القانون الدولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٣/١١/١٤ .

– هادى المالكى، عمر العبيدي ، الغدر في القانون الدولي الإنساني، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون ، جامعة بغداد ، العدد الثاني، ٢٠٢٠ .

– هيومن رايتس واتش ، روسيا، أوكرانيا، وسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات التراسل: اسئلة وأجوبة حول مساءلة المنصات ومسؤوليات حقوق الإنسان ، ١٦ مارس ٢٠٢٢ .

المراجع الأجنبية :

- Allcott, Hunt, and Matthew Gentzkow. "Social media and fake news in the 2016 election" Journal of Economic Perspectives 31.2 (2017).
- Ana Beatriz Pizarro, Jussara M Almeida *et al*. Infodemics and health misinformation: a systematic review of reviews. Bull World Health Organ Sep1; 100, 2022.
- Boyd, Danah M., and Ellison, Nicole B. "Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship." Journal of Computer-Mediated Communication, vol. 13, No. 1, 2007.
- Boyd, Danah, It's Complicated: The Social Lives of Networked Teens. Yale University Press, 2014.

-Eian Katz, Liar's War: Protecting Civilians from disinformation during armed conflict , International Review of the Red Cross , 102 (914) , 2020.

- Graphika & the Stanford Internet Observatory, More-Troll Kombat: French and Russian Influence Operations Go Head to Head Targeting Audiences in Africa 2020.

- Henning Lahmann, Protecting the global information space in times of armed conflict, International Review of the Red Cross, 102 (915), 2020.

-Hersch Lauterpacht, The Problem of the Revision of the Law of War, 29 BRITISH YEAR BOOK OF INTERNATIONAL LAW 360, 381–82 (1952).

- Hitoshi Nasu, Deepfake Technology In The Age Of Information On Warfare , Lieber institute ,1Mars ,2022.

-Ian Henderson, Jordan den Dulk & Angeline Lewis, Emerging Technology and Perfidy in Armed Conflict, International Law Studies , U.S Naval War College, Volume 91,2015.

-ICRC, Misinformation, disinformation and hate speech - Questions and answer, Article ,Reliefweb, Luxembourg,17 February 2023 .

- Iraqi News Agency. 28 million users of social networking sites in Iraq. Feb 19, 2022.

-Jan K. Kleffner, Scope of Application of International Humanitarian Law, in THE HANDBOOK OF INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW (Dieter Fleck ed., 3d ed. 2013 .

-Jean-Marie Henckaerts and Louise Doswald -Beck (eds), Customary International Humanitarian Law, Vol. 1: Rules, Cambridge University Press, Cambridge, (ICRC Customary Law Study), Rule 57, 2005.
- Maya Dollarhide , Investopedia.com 'social media: Definition, effects, and list of top apps, August 31, 2023.

-Mike Madden, Of Wolves and Sheep: A Purposive Analysis of Perfidy Prohibitions in International Humanitarian Law, *Journal of Conflict and Security Law*, Volume 17, Issue 3, Winter 2012.

- Montreal Institute for Genocide and Human Rights Studies, "Rwanda Radio Transcripts: The Role of Radio.

- Outsmarting deep fakes: Researchers devise an AI-driven imaging system that protects authenticity, NYU Tandon researchers implant "digital watermarks" using a neural network to easily spot manipulated photos and video, May 29, 2019.
-Paul Mozur , A Genocide Incited on Facebook, With Posts From Myanmar's Military, International New York Times, 20 Oct. 2018.
- Pawel Korus, Nasir Memon, Content Authentication for Neural Imaging Pipelines: End-to-end Optimization of Photo Provenance in Complex Distribution Channels, Cornel University, Feb 25, 2019.
- Pennycook, G., Bear, A., Collins, E. T., & Rand, D. G,The implied truth effect: Attaching warnings to a subset of fake news headlines increases perceived accuracy of headlines without warnings. *Management Science, 66*(11), 2020.
-Peter Suciu, Ukraine Is Winning On The Battlefield And On Social Media , Forbes , Oct 13, 2022.
- Pontus Winther, International Humanitarian Law and Influence Operations: The Protection of Civilians from Unlawful

Communication Influence Activities during Armed Conflict, Ph.D. dissertation, Uppsala University, 2019.
- Pranshu Verma, The rise of Twitter spies,The Washington Post, 23 March 2022.
- P. W. Singer and Emerson T. Brooking, LikeWar: The Weaponization of social media, Book Review by Mark Silverman, International Review of The Red Cross ,2019.
- Richard Sjölundm, The Impact Of Social Media On International Humanitarian Law : A pyrrhic victory ? The negative and positive impacts of social media on the laws of war, Master´s Thesis, Åbo Akademi University - Faculty of Social Sciences, Business and Economics, and Law, 2023.
-Sara Brown, In Russia-Ukraine war, social media stokes ingenuity, disinformation, MIT management sloan school , April 6 , 2022.
- Sean Watts, Law-of-War Perfidy, SSRN, July 29, 2013, Electronic copy.
- Sheera Frenkel, "Lies on Social Media Inflame Israeli-Palestinian Conflict", New York Times, May14, 2021.
- SOROUSH VOSOUGHI, DEB ROY, AND SINAN ARAL, The spread of true and false news online, Science, vol 359, Issue 6380, Mars 9, 2018.
- Tandoc, Edson C. et al. "Defining "Fake News"." *Digital Journalism* 6,2018.
-Thomas Elkjer Nissen, #TheWeaponizationofSocialMedia: @Characteristics _of _contemporary_conflict', Royal Danish Defence College, 2015.
-Tilman Rodenhäuser, Balthasar Staehelin & Massimo Marelli, Safeguarding humanitarian organizations from digital threats, October 13, 2022.

- Tilman Rodenhäuser, The Legal Boundaries of (Digital) information or Psychological Operations Under International Humanitarian Law, 100 INT'L L. STUD. 541 (2023).
- Torinmo Salau, "How Twitter failed Africa", Foreign Policy, 19 January 2022.
- Van Dijck, José. The Culture of Connectivity: A Critical History of social media. Oxford University Press, 2013.
- Wardle, Claire, and Hossein Derakhshan. "Information Disorder: Toward an interdisciplinary framework for research and policy making." Council of Europe report, 2017.
-Wibke Kristin Timmermann, Incitement in international criminal law, International Review of the Red Cross , Volume 88 Number 864 December 2006.

تقارير وتعليقات المنظمات والهيئات الدولية:

– ايرين خان، التضليل الإعلامي وحرية الرأي والتعبير أثناء النزاعات المسلحة، تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير المقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الانسان ٤/٤٣، وثائق الأمم المتحدة، A/77/288 ، ١٢ أغسطس ٢٠٢٢ .

- Final Report to the Prosecutor by the Committee Established to Review the NATO Bombing Campaign Against the Federal Republic of Yugoslavia, (henceforth Final Report NATO bombing) ICTY, 13 June 2000.

-World Economic Forum, Global Risk Report (Geneva: World Economic Forum, 2016).

-UN Human Rights Council, Report on the Detailed Findings of the Independent International Fact-finding Mission on Myanmar, UN Doc A/HRC/39/CRP.2, 17 September 2018.
-ICRC Report on Digital Risks In Situations Of Armed Conflicts, Symposium Report, 11-12 December 2018.

- Ceasefire (center for civilian rights), Peoples under Threat 2019 : The role of social media in exacerbating violence, 4 June 2019.

- THE WEAPONIZATION OF SOCIAL MEDIA, How social media can spark violence and what can be done about it, Adapt peacebuilding, Mercy Corps, November 2019.
-ICRC Commentary on AP1, 9June 2020.
-Balancing Act: Countering Digital Disinformation While Respecting Freedom of Expression Broadband Commission research report on 'Freedom of Expression and Addressing Disinformation on the Internet', Broadband commission for sustainable development, September 2020 .

-Irene Khan, Special Rapporteur on the Promotion and Protection of the Right to Freedom of Opinion and Expression, Report, para 12, U.N. Doc. A/77/288 (Aug. 12, 2022).

قرارات المنظمات الدولية :

A/HRC/47/25.13 April 2021.
A/HRC/42/50, 8 August 2019.

القوانين والتشريعات :

The 2022 Code of Practice on Disinformation.

الاحكام القضائية :

-Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicar. v. U.S.), Judgment, 1986 I.C.J.

- Prosecutor v. Bagilishema, Case No. ICTR-95-1A-T, Judgement (Trial Chamber), 7 June 2001.

- Prosecutor v. Kvoc̆ka et al., Case No. IT-98-30/1-T, Judgement (Trial Chamber), 2 November 2001.

- Prosecutor v. Naletilic´ and Martinovic´, Case No. IT-98-34-T, Judgement (Trial Chamber), 31 March 2003.

-Prosecutor v. Semanza, Case No. ITCR-97-20-T, Judgment, para 379 (May 15, 2003).

-Prosecutor v. Ndindabahizi, Case No. ICTR-2001-71-I, Judgement and Sentence (Trial Chamber), 15 July 2004 .

-Prosecutor v. Ngirabatware, Case No. ICTR-99-54, Judgment, para 1291 (Dec. 20, 2012).

المواثيق والاتفاقيات الدولية :

– لائحة لاهاي لقوانين واعراف الحرب البرية المرفقة باتفاقية لاهاي (الرابعة) (١٨ أكتوبر ١٩٠٧).

– اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال جرحى ومرضى القوات المسلحة في الميدان لعام ١٩٤٩م.

– العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦م .

- البروتوكول الأضافي الأول ١٩٧٧م .

- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ١٩٩٨ .